

مكتب الدِراسات الإستراتيجيَّة

strategic@incm.net

إدارة الأبحاث الإستراتيجيَّة

قِسم الأبحاث الدوليَّة

مؤتمر القدس السنوي الخامس
القدس و هيمنة القطبيّة الآحاديّة

من الخميس 4 / 10 / 2007م إلى الجمعة 5 / 10 / 2007م
من الساعة الثامنة و النصف مساءً حتى الساعة الحادية عشر مساءً

القطبيَّة الآحاديَّة للولايات المتَّحدة الأمريكيَّة مدخليَّة لبُروز قطبيَّة مُنافِسة

إعداد

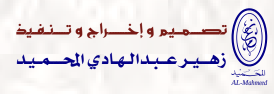
زهير عبد الهادي المحميد

أمين عام حركة التوافُق الوطني الإسلاميَّة

رئيس مكتب الدِراسات الإستراتيجيَّة

خبير أعلى - إستِشارات إستراتيجيَّة

1 / 9 / 2007م





مكتب الدِراسات الإستراتيجيَّة

strategic@incm.net

إدارة الأبحاث الإستراتيجيَّة
قِسم الأبحاث الدوليَّة



زُهير عبدالهادي المحميد
خبير أعلى - إستِشارات إستراتيجيَّة

نبذة عن الباحِث .

❖ أمين عام حركة التوافُق الوطني الإسلاميَّة .
❖ رئيس مكتب الدِراسات الإستراتيجية .
❖ تخرَّج من (جامعة سانت كلاود ستيت - مينيسوتا - الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة) في مايو 1980 م (إدارة الأعمال - تمويل - FINANCE) .
❖ بنك الكويت المركزي - إدارة العمليَّات الأجنبيَّة 1980م - 1982م .
❖ شركة الصِناعات البلاستيكيَّة - مُدير عام 1982م - 1986م .
❖ مؤسَّسة المحميد للتِجارة العامَّة 1986م - 1997م .
❖ إلتحق في مارس 1997م حتى تاريخه : مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية - ويعمل بوظيفة خبير أعلى - إستِشارات إستراتيجيَّة.

عضويّة جمعيّات تخصّصيّة :

❖ عضو جمعيَّة الإدارة الإستراتيجيَّة - الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة .
❖ عضو جمعيَّة التخطيط الإستراتيجي - المملكة المتَّحدة البريطانيَّة .
❖ عضو جمعيَّة ديناميكيَّة النظم - الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة .

الخبرات :

❖ دراسة و إنشاء عدد من المشاريع الإقتصاديَّة (الصناعيَّة و الحِرفيَّة و التجاريَّة و الخدميَّة) داخِل و خارج الكويت .
❖ إعداد و مُتابعة الخطَّة الإستراتيجيَّة لمؤسَّسة الخطوط الجويَّة الكويتيَّة .
❖ إعداد و تقديم دورات تخصُّصيَّة للمناصِب القياديَّة العُليا و الوسطى في المجالات التالية :

أ - التخطيط الإستراتيجي الشامِل .
ب - التخطيط بواسِطة السيناريو .
ج - نظم التفكير و النمذجة الإستراتيجيَّة .
د - التفاوض و إبرام العُقود .
هـ - فن الخِطابة و العرض .
و - فنون الإتصال .
ز - التعامُل مع وسائل الإعلام .
ح - الحركات السياسيَّة في الكويت .
ط - إدارة الأفراد - مفاهيم مُستحدثة و آليَّات .
ي - إدارة الحملات الإنتِخابيَّة العامَّة .

❖ إعداد و تقديم دِراسات و إستِشارات في مجالات التخطيط الإستراتيجي و التطوير و الدِراسات الإداريَّة و الجدوى الإقتِصاديَّة للمشاريع .



مكتب الدراسات الإستراتيجيّة

strategic@incm.net

إدارة الأبحاث الإستراتيجيّة

قسم الأبحاث الدوليّة

الأبحاث والدراسات وأوراق العمل:

1- تشكيلة الدوائر الإنتخابيَّة وتوزيع التمثيل الشعبي في الكويت .
2- إستراتيجيَّة المواجهة مع الصهيونيَّة .
3- إستراتيجيَّة مؤسَّسة الخطوط الجويَّة الكويتيَّة وإدارة الجودة الشامِلة .
4- الوحدة بين الفِكر النظري والتطبيق العملي .
5- الفِكر والعمل الإستراتيجي .
6- إستراتيجيَّة التعامُل مع العِراق الجديد .
7- الكُويت في عام 2020م .
8- المفاوضات العربيَّة مع الكِيان الصهيوني وسِياسة التهويد وأرض الواقِع .
9- مشروع ثقافة حِوار الحضارات وتعايشها في المواجهة مع الصهيونيَّة .
10- تصوُّرات مهرجان هلا فبراير الكويت .
11- العمل الحِزبي المنظَّم ودوره في تنمية المجتمعات .
12- العمل الوطني المشترك وهيئات المجتمع المدني .
13- تشكيلة الدوائر الإنتِخابيَّة وعدالة التمثيل الشعبي في الكُويت .
14- التوازن الإستراتيجي لسِياسات دولة الكُويت .
15- دِراسة تحليليَّة للدوائر الإنتِخابيَّة في الكُويت - إنتِخابات مجلِس الأمَّة .
16- تحصين الأمن الوطني الشامِل بمُختلف أبعادِه .
17- إستراتيجيَّة المواجهة الميدانيَّة مع الكِيان الصهيوني .
18- أمن الخليج والدور الإقليمي والدولي .
19- تقرير تقييمي - مؤتمر المنتدى الإستراتيجي العربي الدولي السنوي الثالث - العالم العربي في 2020م تحدّيات مُستقبليَّة وفرص .
20- تقرير تقييمي - تقرير مجموعة دِراسة العِراق - جيمس بيكر الثالث ولي هاملتون .
21- سُبُل تعزيز العُمق الإستراتيجي من خِلال العِلاقات الإقليميَّة والدوليَّة .
22- الفِكر والعمل الإستراتيجي الشمولي .
23- العمل في القِطاعين الخاص والعام .. مُقارنة وتغيير .
24- التحالفات في الإنتِخابات التشريعيَّة العامَّة .
25- الديمُقراطيَّات في دول مجلِس التعاون الخليجي .
26- القطبيَّة الآحاديَّة للولايات المتَّحدة الأمريكيَّة مدخليَّة لبُروز قطبيَّة مُنافِسة .
27- الوحدة الإسلامِيَّة ضَرُورة إستراتيجيَّة لمواجهَة التحدّيَات .

بريد الكتروني: almahmeed1@yahoo.com

القطبيَّة الآحاديَّة للولايات المتَّحدة الأمريكيَّة
مدخليَّة لبُروز قطبيَّة مُنافِسة

الفهرس

القطبيّة الآحاديّة للولايات المتّحدة الأمريكيّة
مدخليّة لبُروز قطبيّة مُنافِسة

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ ولَوْلا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بعَضْهَمُ ببِعَضْ لَّهُدِّمَتْ صوَامِعُ وبَيِعٌ وصَلَوَاتٌ ومَسَاجِدُ يذُكْرَُ فيِهاَ اسمُْ اللَّهِ كَثيِراً ولَيَنَصرُنَّ اللَّهُ من ينَصرُهُُ إنَّ اللَّهَ لَقَويٌّ عزَيِزٌ ﴾

صدق الله العظيم

سورة الحج - آية 40

المقدّمة :

بعد أُفول المُعسكر الشرقي بقيادة الإتحاد السوفييتي تسيّد العالم الغربي على دفّة تسيير شؤون العالم و الهيمنة على مُجريات أموره و ذلك بقيادة الولايات المتّحدة الأمريكيّة و من خلال الهيئات الدوليّة و آليّاتها التي تم وضعها بناء على شُروط المُنتصرين في الحرب العالميّة الثانية عام 1945م . فقد أطلق البعض تسميةً لهذا القرن بالقرن الأمريكي بناءً على السيطرة الأمريكيّة على الشؤون الدوليّة و التي يتم من خلال أمركة العالم وفقاً للأُسس و القِيَم الأمريكيّة من خلال مفهوم العولمة الذي يفرض أنماط حياة ثقافيّة تعمل على إحلال ثقافة المُهيمن مكان مُختلف الثقافات الأُخرى و إخضاع العالم بأسره لأسس و قِيَم ثقافة واحدة لا تقبل بالتعايش التكامُلي أو التنافُس مع ثقافات أخرى ، بل تعتبرها تهديداً سلبياً لما لديها من مضامين و تعاريف لثقافتها و هي بمثابة عقبات لتحقيق الأهداف و الطُموحات .

هذه الحالة هي نوع من أنواع التدافُع بين الناس و الشُعوب و الأُمم و قد ظهرت من خلال سُنن اللّه في خلقه كما هو تبيان الحال في القرآن الكريم و كذلك في كُتُب سماويّة أخرى ، و بما أن هذا التدافع أزلي بطابعه فإنه من الطبيعي أن لا يبقى الحال على ما هو عليه ، فدوام الحال من المُحال حيث أن الثابت الوحيد بعد الخالِق سُبحانه و تعالى هو المُتغيّر ، و بمعنى آخر لما نحن بصدده يُعتبر دوام السِيادة

لقطب أوحد على مقاليد و شؤون العالم بأسره غير قابل للإستدامة لأي قوّة مهما بلغت من عظمة و شأن، فالتاريخ مليء بقوى عُظمى في زمانها سادت ثم بادت بنُشوء قوى مُضادة لها حيث لم تكُن تلك القوى بالضرورة مُتكافئة من حيث العدّة و العتِاد و العديد ، و كذلك تَضعْضُع و ضَعف داخلي يتآكل النِظام المُسيطر من الداخل ، و هذا بدوره أيضاً من سُنن اللّه في خلقهِ و بالذات سُنّة التَدافُع الفِطريّة في بني البشر .

عليه تُعتبر الولايات المتّحدة الأمريكيّة في هذه الحُقبة الزمنيّة لاعباً أساس في العالم عُموماً و في المنطقة خُصوصاً بعد أخذها بأسباب القوّة و تفرّدها في صياغة النظام العالمي الجديد و إنكبابها على إدارة الفوضى الخلاّقة لضمان عدم نُشوء أي قوّة مُنافسة تُنازعها السيادة على المُستوى الدولي والإقليمي. إن هذا الدفع من قبل الدولة الأعظم أمر طبيعي إنطلاقاً من تدافعها مع المُنافسين لصياغة المُستقبل وِفق منظورها و كذلك وِفق مبدأ رعاية المصالح القوميّة و إعطائها الأولويّة في منهجيّة التخطيط و التنفيذ ، و يبقى الأمر بالنسبة للأمم الأخرى أن تنطلق من دوافعها الحضاريّة إن كانت وِفق منظور المصالح القوميّة أو العقائديّة أو الإنسانيّة ، فهل تنطلق تلك الأمم نحو المُنافسة لتأكيد مكانتها و حُقوقها ، أم تنطوي تحت لواء القوّة الأعظم للحِفاظ على ما تَبقّى لديها ؟

من خلال قراءة التاريخ البشري و منذ الخليقة ، بدأ الصراع الأزلي بين قوّتين و قد تم وصفُهُما بقوّة الخير في مُقابل قوّة الشر و تجسّد هذا الصراع بجميع القِيَم العقائديّة خصوصاً الأديان السماويّة و كان ذلك في السماء بين نبي اللّه آدم عليه السلام المخلوق من طين و إبليس المخلوق من نار و الذي إستكبر ، و تبعه بعد ذلك صراع قابيل و هابيل في الأرض و استمر إلى يومنا هذا و سيستمر إلى أن يرث اللّه الأرض و من عليها ، مما يُحتّم عمليّة التدافع و أزليّتها و إن إختلفت عناوين و شِعارات التدافُع بين بني البشر بشكل عام ، فما نشهدهُ من سيادة للدولة الأعظم ، ما هي إلا حالة إنتقاليّة سيتم دفعها من قِبل قوى أخرى تحمل قِيَم قد لا تختلف بالعناوين العامّة بالضرورة إنما حتماً تختلف مع القوّة الأعظم من حيث المضامين و التفسير و التطبيق ، و في ظل التزاحُم المشهود عالمياً فهناك عدد من القوى التي تعمل على شق طريقها للمُنافسة و أخذ مكانتها و تثبيت موقعيّتها بين الأمم للدفع بثقافتها و ترسيخ أُسُسِها و قِيَمها و ضمان منافِعها وِفق منظورها و تفسيرها لتلك المُصطلحات التي طالما إختلفت البشريّة على مضامينها و كانت هذه الإختلافات بمثابة المُنطلقات للتدافُع و إستدامته .

أسئلة البحث :

هل القُطبيّة الآحاديّة للولايات المتّحدة الأمريكيّة حالة قابلة للإستِدامة ؟
و هل هُناك من فُرَص لنُشوء قُطبيّة ثنائيّة أو تعدّديّة ؟
و هل الحضارة الإسلاميّة مؤهلّة لدور المُنافسة القُطبيّة في عالمنا المُعاصر ؟

محدوديّات البحث – التعاريف :

- يتناول هذا البحث مسألة هيمنة القُطبيّة الآحاديّة للولايات المتّحدة الأمريكيّة و تأثيرها على مُجريات الأمور الدوليّة وُفق لُعبة الأمم الحاليّة و آليّاتها ، كما يتناول إمكانيّة إستِدامة هذه الهيمنة أو نُشوء أقطاب أخرى تُغيّر شكل العالم و بالتالي لُعبة الأمم ، و كذلك نُعرّج على إسقاطات هذه الأمور على التنافُس الذي يصفه بعض المُنظّرين في الغرب بصِدام الحضارات و تأثيره على الدور الحضاري للإسلام على الساحة الدوليّة في ظلِ هذا التدافُع المحموم بين الأُمم والشعُوب و الحضارات .

- تعريف الثقافة : " الثقافة هي ذلك المُركّب الكلّي الذي يشتمل على المعرفة والمُعتقد والفن والأدب والأخلاق والقانون والعُرف والقُدرات والعادات الأخرى ، التي يكتسبها الإنسان بوصفه عُضواً في المُجتمع ." (1)

- تعريف العولمة : " تستهدف ثلاثة كيانات ، الدولة والأمّة والوطن ، و هي إختراق مُقدّسات الأمم والشعُوب في لُغاتها ودولها وأوطانها وأديانها ." (2)

- تعريف العالميّة : " إنفتاح على العالم ، واحتكاك بالثقافات العالميّة مع الإحتفاظ بخُصوصيّة الأمّة وفِكرها وثقافتها وقِيَمها ومبادئها . فالعالميّة إثراء للفِكر وتبادل للمعرفة مع الإعتراف المُتبادل بالآخر دون فُقدان الهويّة الذاتيّة ." (3)

❖ تعريف الحضارة : هي حصيلة جُهود أمم مُتكاملة تعكس سعي الإنسان الحثيث نحو التقدّم في شتى المجالات الإستكشافيّة و الإداريّة و التنظيميّة و الفِكريّة بُغيّة الإستغلال الأمثل لخِدمة رُقي الحياة البشريّة جَمعاء .

❖ تعريف حق النقض (فيتو - VETO) : " المُصطلح "فيتو" كلمة لاتينيّة تعني (أنا أمنع) وقد إستُخدم كِناية عن حق جهة آحاديّة لوقف أي مشروع قانون ، و من المُمكن أن يكون الفيتو مُطلق كما هو معمولٌ به من قِبل مجلس الأمن في الأمم المتحدة من قِبل الأعضاء الخمس الدائمي العُضويّة ، أو محدود كما هو معمولٌ به في الولايات المتّحدة الأمريكيّة حيث يُمكن لثلثي أعضاء الكونجرس إلغاء الفيتو الرئاسي . كما أن الفيتو يُستخدم لوقف أو مَنع أي تغييرات و ليس لتبنّيها . " (4)

❖ تعريف الليبراليّة : من الناحية اللُغويّة ، يُعتبر مُصطلح الليبراليّة ذات جذور لاتينيّة و يعكس الواقع الغربي و ثقافتهم بشكل مُباشر ، و المُصطلح مَعني بتأكيد و تقديم الحقوق الشخصيّة أو الفرديّة . كما تهدف الليبراليّة لمُجتمع يَتّصف بحريّة الفِكر الشخصي ومحدوديّات الحُكومات خصوصاً الدينيّة منها و هذا ناتج عن الواقع التاريخي التسلّطي لدور الكنيسة في العُصور الوسطى الأوروبيّة ، حيث طغت على فِكر المُجتمع و الفرد بشكل آحادي مما حدا بالغربييّن للتمرّد على الوصاية الفكريّة الكنسيّة و طرح مبدأ حُكم القانون ، وحُريّة تداول الأفكار ، و شفافيّة نُظُم الحُكم بحيث يتم حماية حُقوق جميع المواطنين دون إستثناء ، مع تنصيب حُكومات ديمُقراطيّة من خلال إنتخابات عامّة حرّة ونزيهة يتمتع الجميع من خلالها بالمُساوات في الحقوق والواجبات والفُرص بغض النظر عن الإنتماء الفِكري و العقائدي أو العِرقي .

أمّا من حيث التعريف السياسي العام لليبراليّة السياسيّة أي الدُستوريّة ، فهي تعني محدوديّة صلاحيّات الحُكومات ، و تمكين المواطنين من القرار من خلال تقنين جميع الحُقوق بشكل واضح و صريح ، و هذا ما ينطبق على الديمُقراطيّات الغربيّة و ليس بالضرورة على الأحزاب الليبراليّة .

الفصل الأوّل

القطبيّة الآحاديّة أصالة أم إستثناء ضِمن سُنن التاريخ

بما أن المتغيّر هو الثابت المضمون في الحياة البشريّة حيث تخضع الأحداث و الأمور لعُنصري الزمان و المكان و هما بالضرورة مُتغيّرين ، نخلص بأن دوام الهيمنة و السيطرة لمُعطيات مُحدّدة من المُحال مما يُحدد أصالة التغيير ودوام تَقلّب الأحوال . هذا بدوره يستدرج السؤال القائل هل بالإمكان التحكّم بعُنصري الزمان و المكان من خلال التأثير بهما لإستدراج نتائج مُحدّدة بشكل علمي ؟

بشكل عام تعمل الأمم الرائدة جاهدة للتعرّف على المُتغيّرات المُمكنة الحُدوث و نسبة تحقّقها وفقاً للشُروط الموضوعيّة السابقة لها و ذلك على شاكلة إحتمالات ، إلا أنها تبقى إحتمالات قد تحدث أو لا تحدث و إن حدثت قد لا تتطابق بالضرورة مع المُتوقّع من النتائج ، حيث أن العوامل المؤثّرة مُتعدّدة وهي أيضاً تتشكّل بنِسَب مُتفاوتة مما يُشّعب النتائج بشكل كبير جداً يصعب معه حصرها و بالتالي إستقرائها بشكل قطعي ، و هذا بدوره يجعل عمليّة ضمان التعرّف على الأحداث بشكل قطعي قبل وقوعها و التأثير بها لضمان ديمومة موقعيّة الريادة و السيطرة أمراً مُحالاً ، إلا أنه قد يُطيل من عمر الحِفاظ على حالة مُحدّدة و لكن بدوره قد يُضاعف العوامل المُحفّزة لعمليّة التغيير مما قد يحدو بها إلى التغيير السريع عوضاً عن التغيير التدريجي .

بناءً على ما تقدّم و بلِحاظ القُطبيّة الآحاديّة المُهيمنة على عالم اليوم و المُتمثّلة بسيِادة الدولة الأعظم من حيث القُدرات المُتعدّدة ، نخلَص بأن هذه القُطبيّة إستثناء و ليست أصالة و غير مُمكنة الإستدامة ، حيث أن الحضارات البشريّة السابقة شهدت الكثير من الأُمم و الإمبراطوريّات التي سادت ثم بادت مع تفاوت مُددها و لم يدم الحال لأي منها علماً بأنها كانت دولاً عُظمى في زمانها و نسبةً لأقرانها من الشُعوب و الأمم الأخرى .

و في سيِاق الموضوع نفسه تطرّق الدكتور فيصل سعد في مُحاضرته ، نحو عالم مُتعدّد الأقطاب

التي ألقاها بدعوة من دار الأسد للثقافة قائلاً : " تشهد البشريّة في هذه الآونة التاريخيّة هيمنة شاملة من جانب الولايات المتحّدة الأمريكيّة على خلفيّة القوّة العُظمى الوحيدة التي تمتاز بها اليوم ،بلا مُنازع ، بحُكم جبروتها الإقتصادي العلمي والتكنولوجي ومواردها السياسي والإستراتيجي العسكري والفضائي ، العالم الآن وحيد القُطب يقف بقدرٍ كبيرٍ على قدم واحدة هي القدم الأمريكيّة في الإقتصاد وكذلك في السياسة والثقافة . وفيما تستأثر الولايات المتّحدة بمُنظّمات ومجالس الأمم المتّحدة لحسابها الخاص وكأنها مجالس أمريكيّة خاصّة ، فإنها تسن المفاهيم وتنحت المُصطلحات التي تخدم وتُعبّر عن مصالحها القوميّة الأنانيّة ، وفي النهاية تعمل على تسويقها وفرضها على الأمم والشعوب المُتعدّدة الأخرى بأساليب الترغيب حيناً والترهيب أحياناً أخرى ، كمقولات الإرهاب أو الحرب عليه ونهاية التاريخ أو موت الأيديولوجيا وكذلك أمركة العالم .. وتابع الدكتور سعد قائلاً : إن إعادة بناء العالم على هذا النحو من التعدّدية القُطبيّة هو إجراء سياسي بالدرجة الأولى وليس إجراءً تقنياً على هذه الدرجة ، بمعنى أن بناء عالم مُتعدّد الأقطاب لا يُمكن أن يتم أو يقوم على أساس آليّات السوق الرأسماليّة كآليّات الإستغلال الإقتصادي والإكراه السياسي والعُنف العسكري والتضليل الأيديولوجي، وإنما على أساس آليّات أُخرى بديلة غير رأسماليّة المُحتوى أو المضمون تفسح المجال أمام قيام أقطاب مُتعدّدة بالمعنى السياسي ترتبط بعلاقات التكافؤ أو النديّة والعدالة والديمقراطيّة و تُمهّد لبناء عالم مُتعدّد الأقطاب يحل فيه التوازن محل الهيمنة والتعدديّة محل الأحاديّة والديمُقراطيّة محل الدكتاتوريّة .. فالعالم مُتعدّد الأقطاب يتطلّب أو يقوم على قواعد وأسُس إقتصاديّة وسياسيّة وثقافيّة في آن معاً . " (5)

إنه لمِن الطبيعي أن يتم التصدّي لكل ما هو خِلاف للفِطرة البشريّة ، فالظُروف التي تُحتّم عمليّة الإذعان لدولة ما لا تدوم و إن طال أمدها ، و في حال تغيّر الظروف تتغيّر معها الأحوال و تأخذ مناحي جديدة من خلال التدافُع بمُختلف أنواعه ، إلا أنه لا يعني بالضرورة أن نتحوّل من قُطبيّة آحاديّة إلى قُطبيّة مُتعدّدة قائمة على التكافؤ أو النديّة والعدالة والديمُقراطيّة كما ذكر الدكتور فيصل سعد في طرحه لعالم مُتعدّد الأقطاب ، إنما قد يؤدّي لبروز قُطبيّة ثُنائيّة على شاكلة أحلاف من الأمم أو غير ذلك ، فمن الأمور الحتميّة و السُنن الإلهيّة في خلقه بأنه كيفما تكونوا يولّى عليكم ، أي أن الناتج لتغيّر الأحوال يتشكّل من الدوافع الموضوعيّة لعمليّة التغيير و قوّة تلك الدوافع و مدى رغبة و تحمّل

الدافعين لعواقب عمليّة التغيير ، فهل الظُروف الموضوعيّة يانعة للتغيير ؟ و بأي إتجاه و إلى أي مدى سيتم التغيير ؟ المضمون الوحيد في الإجابة إن عمليّة التغيير قادمة لا محالة و يبقى أن نتعرّف على المُرشّحين للمُنافسة و مدى توفّر الظُروف الموضوعيّة لهم للبروز كأمم رائدة و مُنافسة لتبوء مراتب القيادة ، و عليه بالإمكان تلمّس شكل و مضمون الحُقبة الجديدة ما بعد القُطبيّة الآحاديّة .

❖❖ السُنن التاريخيّة للحراك الإجتماعي الإنساني .

تجري الأمور بأسبابها وِفق العِلاقة العِليّة أي العِلّة و المعلول و كذا الأمر بالنِسبة للحِراك الإجتماعي الإنساني الذي لا يخرُج عن هذه القاعدة ، فمن خلالها يسهل علينا قراءة هذه السُنن التاريخيّة في جميع الأمم التي سبقت ، و قد ورد في كُتُب التاريخ قصص الأمم التي خلت و تفاصيلها و أسباب إنهيارها و إضمحلالها لتصبح عِبرة لمن أعتبر من بعدها ، و من أصدق هذه القصص التاريخيّة ما ورد في الكُتُب السماويّة ، و بالأخص بالنسبة للمُسلمين ما ورد في القرآن الكريم حيث أنه حقٌّ مُطلق لوروده عن الحق المُطلق (اللّه سُبحانه و تعالى) ، حيث تم تبيان آليّات التغيير التي من خِلالها تناقلت الريادة والسِيادة من أمّة لأخرى ، و نورد أدناه لبعض الآيات و تفاسيرها الدالة على هذه السُنن الإلهيّة في خلقه :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ
لَّفَسَدَتِ الأَرْضُ وَلَكِنَّ اللّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴾

صَدَقَ اللَّهُ العَظِيمُ

سورة البقرة – آية 251

" قوله تعالى: و لو لا دفع اللّه الناس بعضهم ببعض إلى آخر الآية ، من المعلوم أن المُراد بفساد الأرض فساد من على الأرض أي فساد الإجتماع الإنساني و لو استتبع فساد الإجتماع فسادا في أديم الأرض فإنما هو داخل في الغرض بالتبع لا بالذات ، و هذه حقيقة من الحقائق العلميّة يُنبّه لها القرآن .

بيان ذلك: أن سعادة هذه النوع لا تتم إلا بالإجتماع و التعاون .

و من المعلوم أن هذا الأمر لا يتم إلا مع حُصول وِحدة ما في هيكل الإجتماع بها تتحد أعضاء الإجتماع و أجزاؤه بعضها مع بعض بحيث يعود الجميع كالفرد الواحد يفعل و ينفعل عن نفسٍ واحدة وبدنٍ واحد ، و الوِحدة الإجتماعية و مُركّبها الذي هو اجتماع أفراد النوع حالهما شبيه حال الوِحدة الإجتماعية التي في الكون و مُركّبها الذي هو اجتماع أجزاء هذا العالم المشهود، و من المعلوم أن وِحدة هذا النظام أعني نظام التكوين إنما هي نتيجة التأثير و التأثّر الموجودين بين أجزاء العالم فلولا المُغالبة بين الأسباب التكوينية و غلَبة بعضها على بعض و اندفاع بعضها الآخر عنه و مغلوبيّتها له لم يرتبط أجزاء النظام بعضها ببعض بل بقي كل على فعليّته التي هي له ، و عند ذلك بطل الحركات فبطل عالم الوجود.

كذلك نظام الإجتماع الإنساني لو لم يقُم على أساس التأثير و التأثّر ، و الدفع و الغلَبة لم يرتبط أجزاء النظام بعضها ببعض ، و لم يتحقق حينئذ نظام و بطلت سعادة النوع ، فإنا لو فرضنا ارتفاع الدفع بهذا المعنى ، و هو الغلبة و تحميل الإرادة من البين كان كل فردٍ من أفراد الإجتماع فعل فعلا يُنافي منافع الآخر سواء منافعه المشروعة أو غيرها لم يكُن للآخر إرجاعه إلى ما يوافق منافعه و يلائمها وهكذا، و بذلك تنقطع الوِحدة من بين الأجزاء و بطل الإجتماع ، و هذا البحث هو الذي بحثنا عنه فيما مر: أن الأصل الأوّل الفِطري للإنسان المكوّن للإجتماع هو الإستخدام ، و أمّا التعاون و المدنيّة فمُتفرّع عليه و أصل ثانوي ، و قد مر تفصيل الكلام في تفسير قوله تعالى: ﴿كان الناس أمّة واحدة﴾: البقرة - 213.

و في الحقيقة معنى الدفع و الغلَبة معنى عام سارٍ في جميع شئون الإجتماع الإنساني و حقيقته حمل الغير بأي وجه أمكن على ما يُريده الإنسان ، و دفعه عمّا يُزاحمه و يُمانعه عليه ، و هذا معنى عام موجود في الحرب و السِلم معاً ، و في الشدّة و الرخاء ، و الراحة و العناء جميعاً ، و بين جميع الأفراد في جميع شُعوب الإجتماع ، نعم إنما يتنبّه الإنسان له عند ظُهور المُخالفة و مزاحمة بعض الأفراد بعضهم في حقوق الحياة أو في الشهوات و المُيول و نحوها ، فيشرَع الإنسان في دفع الإنسان المُزاحم المُمانع عن حقّه أو عن مُشتهاه و معلوم أن هذا على مراتب ضعيفة و شديدة ، و القِتال و الحرب إحدى مراتبه.

و أنت تعلم أن هذه الحقيقة أعني كون الدفع و الغلَبة من الأصول الفِطرية عند الإنسان أصل فِطري أعم من أن يكون هذا الدفع دفعاً بالعدل عن حق مشروع أو بغير ذلك ، إذ لو لم يكُن في فطرة الإنسان أصل مُسلّم على هذه الوتيرة لم يتحقق منه ، لا دفاع مشروع على الحق لا غيره ، فإن أعمال الإنسان تستند إلى فطرته كما مر بيانه سابقا فلولا اشتراك الفِطرة بين المؤمن و الكافر لم يمكن أن يختص المؤمن بفِطرة يبني عليها أعماله.

و هذا الأصل الفِطري ينتفع به الإنسان في إيجاد أصل الإجتماع على ما مر من البيان ، ثم ينتفع به في تحميل إرادته على غيره و تمالك ما بيده تغلّباً و بغياً، و ينتفع به في دفعه و استرداد ما تملكه تغلّباً وبغياً، و ينتفع به في إحياء الحق بعد موته جهلاً بين الناس و تحميل سعادتهم عليهم ، فهو أصل فِطري ينتفع به الإنسان أكثر مما يستضر به.

و هذا الذي ذكرناه «لعله» هو المُراد بقوله تعالى: ﴿ و لو لا دفع اللّه الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض ﴾ ، و يؤيّد ذلك تذييله بقوله تعالى: ﴿ و لكن اللّه ذو فضل على العالمين ﴾. " (6)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ ﴾

صَدَقَ اللَّهُ العَظِيمُ

سورة الحج - آية 40

" و قوله: ﴿ و لو لا دفع اللّه الناس بعضهم ببعض لهُدّمت صوامع و بيع و صلوات و مساجد يُذكر فيها اسم اللّه كثيرا ﴾ الصوامع جمع صومعة و هي بناء في أعلاه حدة كان يُتخذ في الجِبال و البراري و يسكنه الزُهّاد و المُعتزلون من الناس للعِبادة ، و البيع جمع بيعة بكسر الباء معبد اليهود و النصارى ، و الصلوات جمع صلاة و هي مُصلى اليهود سُمّي بها تسمية للمحل باسم الحال كما أريد بها المسجد في

قوله تعالى: ﴿ لا تقربوا الصلاة و أنتم سكارى - إلى قوله - و لا جنبا إلا عابري سبيل ﴾.

و قيل: هي معرّب «صلوثا» بالثاء المُثلّثة و القصر و هي بالعبرانية المُصلى ، و المساجد جمع مسجد وهو معبد المُسلمين.

و الآية و إن وقعت موقع التعليل بالنسبة إلى تشريع القِتال و الجِهاد، و محصّلها أن تشريع القِتال إنما هو لحفظ المُجتمع الديني من شر أعداء الدين المُهتمين بإطفاء نور اللّه فلو لا ذلك لانهدمت المعابد الدينيّة و المشاعر الإلهيّة و نسخت العبادات و المناسك.

لكن المُراد بدفع اللّه الناس بعضهم ببعض أعم من القِتال فإن دفع بعض الناس بعضاً ذباً عن منافعِ الحياة و حِفظاً لاستقامة حال العيش سُنّة فِطريّة جارية بين الناس و السُنن الفِطريّة مُنتهية إليه تعالى ويشهد به تجهيز الإنسان كسائر الموجودات بأدوات و قِوى تُسهّل له البطش ثم بالفِكر الذي يهديه إلى اتخاذ وسائل الدَفع و الدِفاع عن نفسه أو أي شأن من شئون نفسه مما تتم به حياته و تتوقّف عليه سعادته.

و الدَفع بالقِتال آخر ما يتوسّل إليه من الدَفع إذا لم ينجع غيره من قبيل آخر الدواء الكي ففيه إقدام على فناء البعض لبقاء البعض و تحمّل لمشقّة في سبيل راحة سُنّة جارية في المُجتمع الإنساني بل في جميع الموجودات التي لها نفسيّة ما و استقلال ما." (7)

من خلال هذه الآيات و تفسيرها نخلَص لفِطريّة و حتميّة التدافع بين العُنصر البشري لتحقيق المنافع والحِفاظ على ديمومتها وِفق منظور الإنسان و الأمّة في حال الإجتماع على المنافع العامّة ، كما أن آليّات الدَفع لم تُحدّد وِفق المقاييس الماديّة البحتة أي مُقارنة الكم بالكم من حيث العُدّة و العِتاد والتِعداد ، بل بإقرانها بالفِكر و التدبير ، فالتاريخ مليء بالأمثلة و الأحداث التي تغلّبت بها أمم على أخرى كانت دونها من حيث المقاييس الماديّة البحتة ، إنما أخذت بالأسباب الماديّة و المعنويّة من خلال حُسن التشخيص التدبير و القيادة .

❖❖ المعرِفة من خِلال الأضداد .

إنطلاقاً من القاعدة الفلسفيّة المشهورة " تُعرف الأشياء بأضدادِها " ، و هي أساس المنطِق الثُنائي القائم على مبدأ الحقيقة المُطلقة ، أي أن الإنسان يرى الأمور و يُدركها من خلال تعريفين ضدّيين حدّيّن و لتِبيان ذلك نطرح هذه الأمثلة : الحق و ضِدّه الباطل - الأسود و ضِدّه الأبيض - الصديق وضدّه العدو - الضمأ و ضِدّه الإرتواء و غيره من الأمور التي تؤسِّس لهذا النوع من الفِكر ، فمن خلال هذه الأضداد للحالات تتجلّى المعرفة و تتحدّد القيَم ، و لإدراك الأمور بشُموليّة علينا أن نتعامل مع جميع ألوان الطيف و درجاتها التي لا تُعَدّ و لا تُحصى بين الأسود و الأبيض أو بين الحق و الباطل ، وهذا أساس المنطِق المُتعدّد و القائم على مبدأ الحقيقة النِسبيّة ، و ذلك من خلال التقريب النِسبي لأي من القُطبين المُتضادّين حيث تتحدّد القيمة و المكانة لما هو بين المُتضادّين مما يُسهّل علينا تحديد المكانة و من ثم عمليّة إستقراء الإحتمالات و الخيارات و الإستعداد لها أو التأثير فيها بل صناعتها لتبوّء مكانة الرِيادة أو القُطبيّة و ليس كمُستهلكين لصِناعة الغير .

عليه يتّضح ضرورة و أصالة الشيء و ضِدّه مع التعدُديّة البينيّة للقُطبين المُتضادّين ، فالقُطبيّة الآحاديّة ليست بأصالة ضِمن سُنن التاريخ و الخَلق إنما حالة نسبيّة إنتقاليّة تمهيداً لنمو و بُروز القُطب المُقابل من خلال حتميّة التَدافُع البشري لتحقيق و إستدامة المنافِع و المصالح وِفق المنظور الخاص لكل طرف .

نخلَص في هذا الفصل إلى أنه لا وجود مُطلق للقُطبيّة الأحاديّة ، إنما الواقع المُعاش حالياً ما هو إلا تعبير عن حالة إنتقاليّة بعد تفتّت القُطب المُضاد نظراً لعمليّة التَدافُع ، حيث سيتم بالضرورة ملء الفراغ للقُطب الآخر من ضِمن الأقطاب المُرشحين الآخرين الذين إحتلّوا مكانة نسبيّة بين هذين القُطبين ، ويبقى السؤال المطروح : من هي القوّة الأخرى المُرشحة لشَغل مكانة القُطب الآخر ضِمن سُنن التَدافُع ؟ و ما هي آليّات الصُعود للقُطبيّة الثانيّة ؟ و كيف سيكون شكل صِراع الأضداد حينذاك ؟ هذا ما نأمل التعرّف عليه في سياق هذا البحث .

الفصل الثاني

القطبيّة الآحاديّة مدخليّة لعالم مُتعدّد الأقطاب

بما أن القُطبيّة الآحاديّة ليست أصالة بل حالة إنتقاليّة ضمن سُنن التَدافُع ، تُعتبر القُطبيّة الحاليّة للولايات المتّحدة الأمريكيّة حالة مرحليّة تُهيء لبروز الضِد بل أكثر من ذلك ، و بعد إنهيار منظومة المُعسكر الشرقي بقيادة الإتحاد السوفييتي السابق ، شرعت القُطبيّة المضادّة بالبحث عن عدو آخر بين الأضداد المُحتملين و قد تم التنظير لعدد من الإحتمالات و الدوافع لبروز الضِد ، بُغية تبرير إستمراريّة وجود المؤسّسات العسكريّة و الأمنيّة و سائر المؤسّسات الأخرى التابعة و المُرتبطة بها إقتصاديّاً و نفعيّاً ، وكذلك منظومة العمل السياسي و الإقتصادي الدولي بالمنحى المُتعارف عليه ضِمن إطار لُعبة الأمم لضمان إستدامة موقعيّة الرِيادة و القُطبيّة للقوّة الأعظم الولايات المتّحدة الأمريكيّة .

إنطلاقاً من ذلك كُلّه فإنه من الصعب على الإنسان أن يُغيّر ما إعتاد عليه مما يُضاعف من عمليّة مُقاومة التغيير في سبيل الحِفاظ على المكاسب و عدم الرغبة في القفز للمجهول و الذي قد يُعتبر نوعاً من أنواع التهديد للمصالح ، فالأمم المتّحدة و بالنسبة للولايات المتّحدة الأمريكيّة و بناءً على نُظُم العمل بها من الهيئات الضامنة للسيادة القُطبيّة على الأمم و الشُعوب الأخرى بحُكم المواثيق المؤسِّسة لها وآليّات العمل للُعبة الأمم و التي سيتم التطرّق لها بنظرة فاحِصة .

❖ آليّات العمل ضمِن مُنظّمة الأمم المتّحدة .

قبل التطرّق لنُظُم و آليّات العمل لهيئة الأمم المتّحدة يتحتّم التعرّف على الظُروف الموضوعيّة التي أفضت إلى تأسيس هذه المُنظّمة ، و نورد أدناه لنُبذة مُختصرة لهذه الهيئة الأمميّة :

" وضع تسمية (الأمم المتّحدة) رئيس الولايات المتّحدة الأسبق فرانكلين د. روزفلت ، واستُخدم

هذا الإسم للمرّة الأولى في " إعلان الأمم المتّحدة " الصادر في 1 كانون الثاني/ يناير 1942 ، خلال الحرب العالميّة الثانية ، عندما أخذ ممثلو 26 أمّة من حكوماتهم تعهّدا بمواصلة القِتال سوياً ضِد قوّات المحور.

وقد اشترك في وضع ميثاق الأمم المتّحدة ممثلو 50 بلدا في أثناء مؤتمر الأمم المتّحدة المعني بالمنظّمة الدوليّة ، الذي عُقد في سان فرانسيسكو في الفترة من 25 نيسان/ أبريل إلى 26 حزيران/يونيو 1945. وقد تباحث هؤلاء المُفوّضون على أساس مُقترحات أعدّها مُمثلو الإتحاد السوفييتي والصين والمملكة المتّحدة والولايات المتّحدة في دمبارتون أوكس في آب/أغسطس 1944 . ووقّع الميثاق مُمثلو البُلدان الخمسين يوم 26 حزيران/يونيو 1945. ووقّعته بعد ذلك پولندا، التي لم يكن لها مُمثل في المؤتمر، فأصبحت واحدا من الأعضاء المؤسّسين البالغ عددهم 51 دولة.

وبرز كيان الأمم المتّحدة رسمياً إلى حيّز الوجود يوم 24 تشرين الأول/أكتوبر 1945، عندما صدّق على الميثاق كلٌ من الإتحاد السوفييتي والصين وفرنسا والمملكة المتّحدة ، والولايات المتّحدة الأمريكيّة، ومُعظم الدول الموقّعة عليه . ويحُتفل بيوم الأمم المتّحدة في 24 تشرين الأوّل/أكتوبر من كل عام . " (8)

يتّضح من هذا التعريف المُختصر الظُروف الموضوعيّة لنَشأة المُنظّمة الأمميّة ، حيث تم تبنّي الفكرة من قبل رئيس الولايات المتّحدة الراحل فرانكلين د. روزفلت و كان ذلك إبّان الحرب العالميّة الثانية والتي تواجه بها الحُلفاء مع قوّات المحور بقيادة ألمانيا النازيّة حيث كانت الدافع الأساس لتأسيس هذا الكيان الأممي . و تم وضع مُقترحات الميثاق و الإتفاق عليها من قِبل المُنتصرين في الحرب العالميّة الثانية و هم أربعة من الأعضاء الدائمي العضويّة الخمس في مجلس الأمن التابع للأمم المتّحدة و المعني بالحِفاظ على السلِم الدولي . و نورد أدناه لمُقتطفات من الميثاق و النظام الداخلي و النظام الأساسي لمحكمة العدل الدوليّة بُغية التعرّف على النظام العالمي الحالي و لُعبة الأمم التي تم تصميمها لإدارة الشؤون الدوليّة وفق المنظور العام لصائغي هذه الوثائق التي شكّلت واقعنا الحالي و لا زالت رغم بعض المُحاولات المُتواضعة لإدخال بعض التغييرات خصوصاً بالنسبة لنظام التصويت ليعكس المُتغيّرات الدوليّة الحاليّة .

النِظام الداخلي لمجلس الأمن .

الفصل السابع – التصويت :

" المادة 40 : يجري التصويت في مجلس الأمن وفقا للمواد ذات الصلة في الميثاق وبالنظام الأساسي لمحكمة العدل الدوليّة . " (9)

مُقتطفات من ميثاق الأمم المتّحدة .

" نحن شعوب الأمم المتّحدة ...

وقد آلينا على أنفسنا أن ننقذ الأجيال المُقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الإنسانيّة مرّتين أحزاناً يعجز عنها الوصف ، وأن نؤكّد من جديد إيماننا بالحُقوق الأساسيّة للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرِجال والنِساء والأمم كبيرها وصغيرها من حُقوق مُتساوية ، وأن نبيّن الأحوال التي يُمكن في ظلّها تحقيق العدالة واحترام الإلتزامات الناشئة عن المُعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي ، وأن ندفع بالرُقي الإجتماعي قُدماً ، وأن نرفع مُستوى الحياة في جوٍ من الحُريّة أفسح .

وفي سبيل هذه الغايات إعتزمنا ...

أن نأخذ أنفسنا بالتسامُح ، وأن نعيش معاً في سلام وحُسن جوار ، وأن نضُم قوانا كي نحتفظ بالسِلم والأمن الدولي ، وأن نكفل بقبولنا مبادئ مُعيّنة ورسم الخطط اللازمة لها ألاّ تُستخدم القوّة المسلّحة في غير المصلحة المُشتركة ، وأن نستخدم الأداة الدوليّة في ترقية الشؤون الإقتصاديّة والإجتماعيّة للشُعوب جميعها .

الفصل الأوّل

في مقاصد الهيئة ومبادئها .

المادة 1

مقاصد الأمم المتّحدة هي:

1 – حفظ السِلم والأمن الدولي.

2 – إنماء العلاقات الوديّة بين الأمم على أساس إحترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحُقوق بين الشُعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها .

3 – تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدوليّة ذات الصبِغة الإقتصاديّة والإجتماعيّة والثقافيّة والإنسانيّة .

4 – جعل هذه الهيئة مرجعاً لتنسيق أعمال الأمم وتوجيهها نحو إدراك هذه الغايات المُشتركة."(10)

تُعتبر هذه المُقدّمة أو الديباجة من ميثاق الأمم المتّحدة من الأمور التي تتوق إليها النفس البشريّة وتحمل قِيَم سامية يصعب على أي طرف رفضها أو المُطالبة بنقيضها ، إلا و إنه كما يُقال إن الشيطان يَكّمَن في التفاصيل ، و عادةً ما يلجأ كُل طرفٍ لتفسير المُصطلحات و المُفردات وِفق منظوره الخاص لمضامين تلك المُصطلحات ، فمنظور الدول الشيوعيّة كالإتحاد السوفييتي السابق و الصين يختلف عن منظور الدول الغربيّة كالولايات المتّحدة الأمريكيّة و بريطانيا و فرنسا (الدول الدائمة العضويّة في مجلس الأمن) بالنسبة للحُريّة و العدل و المُساواة و الرُقي الإجتماعي ، فهذه مُصطلحات حمّالة أوجه أي تتحمّل العديد من التفسيرات بناءً على المُعتقدات ، و في حال عدم الإتفاق على تعاريف مُحدّدة لها بين الأطراف المعنيّة فمن السهل التلاعب بها و إستخدامها لتبرير المواقف و الأحداث تماماً كما يحدُث اليوم بالنسبة لمُصطلحات الإرهاب و الإعتدال و العقلانيّة و غيرها من المُصطلحات التي يتم تفريغها من مضامينها الحقيقيّة و ملؤها بمضامين تخدم الأغراض السياسيّة للدول دائمة العضويّة صاحبة القرار ، فعلى سبيل المثال يتم التحدّث عن المُساواة و حِفظ الكرامات للأفراد و الأمم و كذلك عدم إستخدام القوّة المسلّحة في غير المصلحة المُشتركة ، و هنا من اليسير للمتابع للأمور على مسرح الأحداث الدوليّة أن يرى عدم المُساواة بين الدول و الشُعوب و إزدواجيّة المعايير خصوصاً في قضيّة الصِراع العربي الصهيوني و الذي يتم التستُّر على جميع التجاوزات للصهاينة من إستهانة بأبسط حُقوق وكرامات الإنسان و الشُعوب ، بل بتبرير جميع تلك التجاوزات على أنها أعمال دِفاع عن النفس و في المُقابل يتم التعامل مع أي عمل مُقاوم للإحتلال و التجاوز على الحُقوق من الجانب العربي على أنه عملٌ من أعمال الإرهاب ، و هذا ثابت في التغطية الأمريكيّة لتلك التجاوزات بإستخدام حق النقض الفيتو لصالح الكيان الصهيوني . أيضاً ما تم من حرب عدوانيّة على الإنسان و الجماد في لبنان بأسره و قتل للنفس المُحترمة و البريئة في الحرب التي شنّها العدو الصهيوني على لبنان الشقيق في يونيو 2006م حيث تم

تغطية هذه الجرائم المُعادية للإنسانيّة من خِلال آليّات العمل الحاكمة في مجلس الأمن . والشواهد كثيرة منذ إحتلال الكيان الصهيوني لأرض فلسطين عام 1948م و حتى تاريخه .

أيضاً يتم التعامل مع قرارات مجلس الأمن بصفة إنتقائيّة و بشكل مُسيّس وفق رغبات الدول الدائمة العضويّة صاحبة حق النقض الفيتو و خُصوصاً الولايات المتّحدة الأمريكيّة صاحبة الفضل الأكبر في إستخدام هذا الحق الجائر و بشكل وِصائي على سائر الأمم لتعويم الكيان الصهيوني وإعطائة الحَصانة الكاملة ضد أي نوع من أنواع المُساءلة و المُحاسبة و الردع ، و يظهر ذلك جلياً بالقرارات التي يتم تطبيقها على الجانب العربي و الإسلامي و غيره من الأمم الأخرى التي قد تُعتبر أمم مارقة وفق المنظور الأمريكي ، و ذلك بالمُقارنة مع القرارات التي تخص الكيان الصهيوني و التي لا يتم تفعيلها ، بل في حال المطالبة بتفعيلها يتم التعليل بأن عمليّة التفعيل ستضر بالعمليّة السياسيّة في الشرق الأوسط .

" المادة 2

تعمل الهيئة وأعضاؤها في سعيها وراء المقاصد المذكورة في المادة الأولى وفقاً للمبادئ الآتية:

1 – تقوم الهيئة على مبدأ المُساواة في السِيادة بين جميع أعضائها .

2 – لكي يكفل أعضاء الهيئة لأنفسهم جميعاً الحُقوق والمزايا المُترتبة على صفة العضويّة يقومون في حُسن نيّة بالإلتزامات التي أخذوها على أنفسهم بهذا الميثاق .

3 – يفض جميع أعضاء الهيئة مُنازعاتهم الدوليّة بالوسائل السلِميّة على وجه لا يجعل السِلم والأمن والعدل الدولي عِرضة للخطر .

4 – يمتنع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدوليّة عن التهديد باستعمال القوّة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الإستقلال السياسي لأيّة دولة أو على أي وجه آخر لا يتّفق ومقاصد "الأمم المتّحدة" .

5 – يُقدّم جميع الأعضاء كل ما في وسعهم من عون إلى " الأمم المتّحدة " في أي عمل تتخذه وِفق هذا الميثاق ، كما يمتنعون عن مُساعدة أيّة دولة تتخذ الأمم المتّحدة إزاءها عملاً من أعمال المنع أو القمع .

6 – تعمل الهيئة على أن تسير الدول غير الأعضاء فيها على هذه المبادئ بقدر ما تقتضيه ضرورة حفظ السلِم والأمن الدولي .

7 – ليس في هذا الميثاق ما يُسوّغ لـ " الأمم المتّحدة " أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السُلطان الداخلي لدولة ما . " (10)

و هنا أيضاً تحمل بنود المادّة ما هو مُتفق عليه كمبادىء لحِفظ الحُقوق و الكرامات إلا أنه يتم التجاوز عليها كما أسلفنا ، فقد تم إسقاط النظام الصدّامي في العراق دون أي غِطاء من الأمم المتّحدة و ذلك عائدٌ للتهديد الفرنسي بإستخدام حق النقض الفيتو في مجلس الأمن مما أدّى إلى إنكشاف الموقف الأمريكي و البريطاني في عمليّة سوء إستخدام السُلطة و القوانين و التجاوز على السلِم الدولي وِفق بُنود ميثاق الأمم المتّحدة ، و الأخذ على عاتقهم بالتصرّف خارج نِطاق شرعة الأمم ، و كذلك الحال بالنسبة لعدم مشروعيّة التدخّل بالسُلطان الداخلي لأي دولة فقد شهدنا تدخّلاً سافراً في القضايا الداخليّة و بتفاصيلها الدقيقة في الشأن اللُبناني و محاولة تسيس القضايا وِفق المنهجيّة الإستراتيجيّة للولايات المتّحدة الأمريكيّة في المنطقة .

" الفصل الثاني .

في العضوية :

6 – إذا أمعن عضو من أعضاء " الأمم المتّحدة " في إنتهاك مبادئ الميثاق جاز للجمعيّة العامّة أن تفصله من الهيئة بناءً على توصية مجلس الأمن . " (10)

و هنا و رغم التجاوزات اليوميّة المُستمرّة للكيان الصهيوني و منذ إحتلال فلسطين العزيزة على قلوب العرب و المُسلمين بما تحويه من مُقدّسات و نُفوس محترمة إلى يومنا هذا، فها هو عضوٌ فوق سائر الأعضاء في هذه المُنظّمة الدوليّة يتمتّع بحصانة لا مثيل لها و من خلال حق النقض الفيتو للقُطب الأوحد الذي يُغطي جرائمه وِفق هذا الإمتياز الظالم و الذي يتم من خلاله إنتهاك ميثاق الأمم المتّحدة بشكل دائم و مُتواصل حيث يتم إفراغ مواده من أي قيمة تُذكر بالنسبة للأمم و الشُعوب المُتجاوز عليها ، و لا يملك أحد إمكانيّة تفعيل هذا البند من الميثاق .

" التصويت :

المادة 18

1 - يكون لكل عضو في " الأمم المتّحدة " صوت واحد في الجمعيّة العامّة .

2 - تصدر الجمعيّة العامّة قراراتها في المسائل الهامّة بأغلبيّة ثلثي الأعضاء الحاضرين المُشتركين في التصويت .

وتشمل هذه المسائل: التوصيات الخاصّة بحفظ السِلم والأمن الدولي ، وانتخاب أعضاء مجلس الأمن غير الدائمين ، وانتخاب أعضاء المجلس الإقتصادي والإجتماعي ، وإنتخاب أعضاء مجلس الوصاية وفقاً لحُكم الفقرة الأولى 1 (ج) من المادة 86 ، وقبول أعضاء جدد في " الأمم المتّحدة " ووقف الأعضاء عن مباشرة حُقوق العضويّة والتمتّع بمزاياها، وفصل الأعضاء ، والمسائل المُتعلّقة بسير نظام الوصاية ، والمسائل الخاصّة بالميزانيّة .

الفصل الخامس .

في مجلس الأمن :

تأليفه :

المادة 23

1 - يتألّف مجلس الأمن من خمسة عشر عضواً من الأمم المتّحدة ، وتكون جمهوريّة الصين ، وفرنسا ، وإتحاد الجمهوريّات الإشتراكيّة السوفياتيّة ، والمملكة المتّحدة لبريطانيا العُظمى وآيرلندا الشماليّة ، والولايات المتّحدة الأمريكيّة أعضاء دائمين فيه . وتنتخب الجمعيّة العامّة عشرة أعضاء آخرين من الأمم المتّحدة ليكونوا أعضاء غير دائمين في المجلس . ويُراعى في ذلك بوجه خاص وقبل كل شيء مساهمة أعضاء الأمم المتّحدة في حِفظ السِلم والأمن الدولي وفي مقاصد الهيئة الأخرى ، كما يُراعى أيضاً التوزيع الجغرافي العادل .

المادة 25

يتعهّد أعضاء " الأمم المتّحدة " بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها وِفق هذا الميثاق .

في التصويت :

المادة 27

1 - يكون لكل عضو من أعضاء مجلس الأمن صوت واحد .

2 - تصدر قرارات مجلس الأمن في المسائل الإجرائيّة بموافقة تسعة من أعضائه.

3 - تصدر قرارت مجلس الأمن في المسائل الأخرى كافّة بموافقة أصوات تسعة من أعضائه يكون من بينها أصوات الأعضاء الدائمين مُتفقة ، بشرط أنه في القرارات المُتّخذة تطبيقاً لأحكام الفصل السادس ، والفقرة 3 من المادة 52 ، يُمنع من كان طرفاً في النزاع عن التصويت . " (10)

النظام الأساسي لمحكمة العدل الدوليّة :

" المادة 55 :

1- تفصل المحكمة في جميع المسائل برأي الأكثريّة من القُضاة الحاضرين .

2- إذا تساوت الأصوات ، رُجّح جانب الرئيس أو القاضي الذي يقوم مقامه . " (11)

فيما تقدّم من نظام التصويت في هذه الهيئة الدوليّة ، فإنه من الجلي بأنه يتم بشكل وصائي كامل على كافّة الأمم و الشُعوب في القضايا المصيريّة و ذلك عائد لشَرطيّة أصوات الأعضاء الدائمين مُتفقة ، و هنا مَكمَن حق النقض الفيتو التي عانت منه الشُعوب و الأمم ، و هذا ما يجعل من النُصوص الواردة في ميثاق الأمم المتّحدة مُجرّد قِطعة أدبيّة لا تساوي الحبر على الورق بالنسبة للشُعوب و الأمم التي يُمارس عليها التمييز بمعايير مُزدوجة من خلال حق النقض الفيتو وِفق المنظور الوِصائي للدول الدائمة العُضويّة والحاكمة لِلُعبة الأُمم ، و لتوثيق ما خلصنا إليه نورد أدناه إحصائيّات عن إستخدام حق النقض الفيتو تم ذِكرها بتقرير في مجلّة الوطن الإلكترونيّة في 8 أبريل 2003م :

" مُنذ تأسيس الأمم المتّحدة عام 1945 ، إستخدم الإتحاد السوفييتي وروسيا حق الفيتو (النقض) 120 مرّة ، والولايات المتّحدة 76 مرّة وبريطانيا 32 مرّة وفرنسا 18 مرّة ، بينما إستخدمته الصين خمس مرات ، يُذكر أن كلمة "فيتو" غير موجودة أصلا في ميثاق الأمم المتحدّة . وينص الميثاق على أنه لا

يُمكن أن يصدر قرار من مجلس الأمن إلا بعد أن يكون هناك تسعة أصوات من بين الأعضاء الخمسة عشر في المجلس ، بينهم 5 أعضاء دائمين ... خلال الحرب الباردة ، إستخدم الإتحاد السوفييتي حق الفيتو باستمرار وبشكل روتيني . وفي السنوات الأخيرة إستخدمت الولايات المتّحدة حق الفيتو باستمرار لحماية الحكومة الإسرائيليّة من الإنتقادات الدوليّة أو من محاولات الحد من أعمال الجيش الإسرائيلي.

روسيا :

وكان إستخدام الإتحاد السوفييتي لحق الفيتو واسعاً جداً في الفترة بين عامي 1957 و1985 ، إلى درجة أن وزير الخارجيّة ، أندريه غروميكو ، أصبح يُعرف بـ "السيد نيت"، أو "السيد لا". وخلال السنوات العشر الأوائل من عُمر المُنظّمة الدوليّة ، إستخدم الإتحاد السوفييتي حق الفيتو 79 مرّة ، في الفترة نفسها ، إستخدمت الصين الحق نفسه مرّة واحدة ، وفرنسا مرّة واحدة ، والدول الأخرى لم تستخدمه حتى الآن. إلا أن الإتحاد السوفييتي بدأ يستخدم هذا الحق أقل فأقل في الفترات اللاحقة. ومنذ إنهيار الإتحاد السوفييتي السابق عام 1991 ، فإن روسيا لم تلجأ إلى حق الفيتو إلا مرّتين ، الأولى لمنع قرار ينتقد قوات صرب البوسنة ، لعدم سماحها للمُفوّض الأعلى للاجئين بزيارة بيهاك في البوسنة ، ومرة أخرى لعرقلة صُدور قرار حول تمويل نشاط الأمم المتّحدة في قُبرص .

الولايات المتّحدة :

إلا أن سبعة من مجموع تسع مرّات إستخدم فيها الفيتو في الفترة الأخيرة ، كانت من قبل الولايات المتّحدة ، وستة منها ضد قرارات تنتقد الحكومة الإسرائيليّة. وكان أحدث فيتو إستخدم في ديسمبر 2002 ضد مشروع قرار ينتقد القوّات الإسرائيليّة لقتلها عدداً من موظّفي الأمم المتّحدة وتدمير مخزن تابع لبرنامج الغذاء العالمي في الضفّة الغربيّة . وقد بلغ عدد مشاريع القرارات التي تنتقد إسرائيل والتي أعاقت الولايات المتّحدة صُدورها باستخدام الفيتو 35 قرارا. وكانت واشنطن قد إستخدمت حق الفيتو لأول مرّة عام 1970 ، إذ صوّتت إلى جانب بريطانيا ضد مشروع قرار حول روديسيا التي أصبحت في ما بعد زيمبابوي . كما صوّتت الولايات المتّحدة ضد 10 قرارات تنتقد جنوب أفريقيا ، وثمانية حول ناميبيا، وسبعة حول نيكاراغوا ، وخمسة حول فيتنام . وكانت الدولة الوحيدة التي أعاقت صدور 53 قرارا.

بريطانيا :

ومن بين مشاريع القرارات الإثنين والثلاثين التي صوّتت ضدّها بريطانيا ، هناك 23 مشروع قرار صوّت إلى جانبها الولايات المتّحدة ، و14 صوّتت ضدّها فرنسا أيضا. وكان آخر فيتو إستخدمته بريطانيا عام 1989، عندما صوّتت الولايات المتّحدة وفرنسا وبريطانيا ضد مشروع قرار ينتقد التدخّل العسكري الأمريكي في پنما ولم تستخدم بريطانيا حق الفيتو مُنفردة إلا سبع مرات ، كان آخرها عام 1972 وهو قرار يتعلّق بجنوبي روديسيا.

فرنسا :

من مجموع 18 مرّة إستخدمت فيها فرنسا حق الفيتو، 13 مرّة كانت ضد مشاريع قرارات صوّتت ضدّها كل من بريطانيا والولايات المتّحدة أيضا. أما فرنسا فقد صوّتت إلى جانب بريطانيا مرّتين أثناء أزمة السويس عام 1956. وهناك مشروعا قرارين صوّتت ضدهما فرنسا فقط ، أحدهما عام 1976 حول خلاف بين فرنسا وجزر القُمُر، والآخر حول إندونيسيا عام 1947. وفي عام 1946 صوّت كل من الإتحاد السوفييتي وفرنسا حول الحرب الأهلية الإسپانيّة .

الصين :

وفي الفترة بين عام 1946 و1971، إحتل مقعد الصين في مجلس الأمن ، جمهورية الصين (تايوان حاليّاً) التي إستخدمت حق الفيتو لإعاقة عضويّة منغوليا في الأمم المتّحدة . وقد إستخدمت الصين حق الفيتو مرّتين عام 1972، الأولى لإعاقة عضوية بنغلاديش ، ومرة أخرى مع الإتحاد السوفييتي حول الوضع في الشرق الأوسط . كما إستخدم حق الفيتو عام 1999 لإعاقة تمديد تفويض قوّات الأمم المتّحدة الوقائيّة في مقدونيا وفي عام 1997 لإعاقة إرسال 155 مُراقبا من مُراقبي الأمم المتّحدة إلى غواتيمالا . "
(12)

❖❖ سُقوط القُطبيّة الثُنائيّة لإدارة الحِراك السياسي الدولي .

بعد إنهيار منظومة المُعسكر الشرقي بقيادة الإتحاد السوفييتي السابق دخل العالم مرحلة إنتقاليّة جديدة تسيّد القُطب الآخر فيه على زمام الأمور الدوليّة . يتحكّم هذا القُطب بالذراع العسكريّة المُشتركة للمُعسكر الغربي و هي مُنظّمة حِلف شمال الأطلسي الناتو حيث كان من مَهامّه الأساسيّة الدفاع عن الدول الأعضاء و منع أي توسّع للمُعسكر الشرقي والمُتمثل بحِلف وارسو ، هذا التغيير حدا بأعضاء حِلف الناتو لمُراجعة الغَرَض من التأسيس لإستمرار الحِلف و تكييفه للواقع الجديد حيث إنتفى العدو التقليدي له ، فكان من الطبيعي طرح السؤال المنطقي عن ماهيّة العدو الجديد لتبرير إستدامة الحِلف مع تطويع مَهمّته و آليّاته ، و قبل البحث بهذا الشأن نورد أدناه الغرض من تأسيس الحِلف و نظرته حول الدور الجديد له بناءً على منظوره :

" تُجسّد مُنظّمة حِلف شمال الاطلسي (الناتو) الصلة الاطلسيّة التي تربط أوروبّا وأمريكا الشماليّة ضمن تحالف دفاعي وأمني فريد من نوعه ويبقى الهدف الرئيسي والدائم للناتو كما تم تحديده في مُعاهدة واشنطن الحِفاظ على حُريّة وأمن كافّة أعضائه بالوسائل السياسيّة والعسكريّة . وفي هذا الإطار فقد تولّى الناتو الدفاع المُشترك عن أعضائه من تأسيسه عام 1949 كما أنه يُشكّل مُنتدى أساسي للتشاور في قضايا الأمن التي تهم مصلحة أعضائه ورُكن جوهري للسلام والإستقرار في الفضاء الأوروبّي – الأطلسي .

وفي نهاية الحرب الباردة ، شرع الحِلف بمَهام جديدة بما فيها إقامة شراكة في مجال الأمن مع الدول الديمُقراطيّة في مُجمل القارّة الأوروبّية من القوقاس إلى آسيا الوسطى. ورداً على المُتغيّرات التي طرأت على البيئة الأمنيّة بشكل شامل، يتولّى الحِلف أيضاً مسئوليّات جديدة لمواجهة عدم الإستقرار الناجم عن النزاعات الإقليميّة والإثنيّة داخل القارّة الأوروبّية وكذلك التهديدات القادمة من وراء الفضاء الأوروبّي – الأطلسي .

يُغطّي مجال عمل الحِلف اليوم سلسلة واسعة من الأنشطة المُتزايدة التي تهدف لتشجيع التعاون مع روسيا وأوكرانيا وبُلدان أخرى خارج الناتو ومواجهة التحدّيات الأمنيّة الجديدة التي يشهد القرن الواحد

والعشرين مواجهة ديناميّة مثل تلك التي يطرحها الإرهاب الدولي وانتشار أسلحة الدمار الشامل .

في أعقاب الحرب العالميّة الثانية ، وجدت أوروبّا الغربيّة والشرقيّة نفسيهما مُنفصلتين جرّاء إنقسامات آيديولوجيّة وسياسيّة تمخّضت عن الحرب الباردة وفي العام 1949 أنشأت 12 دولة من طرفي الأطلسي مُنظّمة مُعاهدة شمال الأطلسي لمواجهة الخطر الناجم عن مُحاولة الإتحاد السوفييتي توسيع سيطرته على أوروبّا الشرقيّة صوب أجزاء أخرى من القارّة الأوروبّية .

وخلال الفترة ما بين 1947 و 1952 وفّرت خطّة مارشال الإمكانيّات اللازمة لاستقرار إقتصاديّات أوروبّا الغربيّة كما تمكّن الناتو بصِفته حِلف سياسي وعسكري من ضمان الدِفاع المُشترك ضد أي شكل من أشكال الإعتداء وحافظ على بيئة آمنة ساهمت في تطوير الديمُقراطيّة والتنمية الإقتصاديّة وكان رئيس الولايات المتّحدة آنذاك هاري ترومان قد قال بأن خطّة مارشال والناتو يُشكلان " نصفي حبّة جوزة " .

والتزمت الدول الأعضاء المؤسّسة للناتو - بلجيكا وكندا والدانمارك وفرنسا وآيسلندا وإيطاليا ولوكسمبوج وهولندا والنرويج والبُرتغال والمملكة المتّحدة والولايات المتّحدة - الدِفاع عن بعضها البعض في حال وقوع أي إعتداء عسكري على أيّ منها . وبربطه أمريكا الشماليّة بالدفاع عن أوروبّا الغربيّة .

ومع مر الزمن التحق العديد من الدول بالحِلف وقد إنضمّت اليه اليونان وتركيا عام 1952 وتبعهما بعد ذلك بثلاث سنوات جُمهوريّة المانيا الإتحاديّة وثم إسبانيا عام 1982 .

ورغم تراجع خطر وقوع هُجوم عسكري ، هناك ضرورة لأشكال أخرى من التعاون السياسي والعسكري للحِفاظ على السلام والإستقرار في أوروبّا وتلافيا لتصعيد التوتّرات الإقليميّة عَقِب الحرب الباردة . في الواقع هناك حاجة لادخال إصلاحات داخليّة جوهرية بهدف تكييف الهياكل والقُدرات العسكريّة لتمكينها بمَهام جديدة مثل إدارة الأزمات والحِفاظ على السلام وعمليّات دعم السلام إضافة إلى ضمان قُدراتها بشكل مُتواصل . " (13)

يتّضح من هذا الموجز عمليّة التغيير المُرادة لإستدامة الحِلف و هي مواجهة الإرهاب الدولي وانتشار أسلحة الدمار الشامل و هنا مَكْمَن المَهمّة و مَصدرها الجديد إلا أنه لم يتم تعريف ماهيّة الإرهاب الدولي و مصادره الواقعيّة و كذلك المُحتملة ، و الحال نفسه بالنسبة لأسلحة الدمار الشامل ، علماً بأن دول الناتو مُجتمعةً تملك أكبر ترسانة لأسلحة الدمار الشامل و التي بإمكانها تدمير العالم لعدّة مرّات مما يستدرج السؤال عن ماهيّة هذا العدو الجديد و قُدراته .

عند تتبّع الأحداث على الواقع تتضح ملامِح العدو الجديد و التي يتم إستخدام عدّة وسائل لمواجهته، فمنها ما هو ضِمن أعمال حِلف الناتو و أخرى ضِمن آليّات لُعبة الأمم و من خلال الهيئات الدوليّة ، وفي الجانب العسكري برزت مواجهات حلف الناتو مع التوجّه الإسلامي بمُختلف تشعيباته و ذلك من المواجهة في أفغانستان و كذلك المواجهة الحاليّة في العراق و المواجهة المُحتملة مع الدول المارقة و المُنظّمات الإسلاميّة ، فطبيعة تلك المواجهات أخذت أشكال مُتعدّدة و منها توسعة رقعة الحُلفاء و الأصدقاء إلى الشرق ، و المواجهات العسكريّة ، و عمليّات حفظ السلام وِفق المنظور الغربي و من خلال القوّة العسكريّة ، و أعمال التدريب العسكري للقوى الصديقة و المُتعاونة ، و أعمال التنسيق الأمني والإستخباري ، و كذلك التنسيق السياسي و ممارسة الضُغوط السياسيّة و الإقتصاديّة أو التهديد بها . كل ذلك تحت ذريعتين أساسيّتين ، مُكافحة الإرهاب الدولي (دون الإتفاق على تعريف أُممي له) ، وإنتشار أسلحة الدمار الشامل (حيث ثبت عدم مصداقيّة التقارير عن تلك الأسلحة في العراق ، و لم تثبت بالنِسبة للملف النووي الإيراني) .

مع تعاظُم الدور و الآليّات المُتاحة للقُطب الأوحد ، إنطلقت حُريّة العمل و التغيير بلا مُنافس و رادع بحيث صرّح الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الأب و بعد إنهيار المنظومة الشرقيّة عن بروز النظام العالمي الجديد ، و قد كانت من الملامح البارزة و الواقعة لذلك النظام الآحادي السيادة و ما نورده أدناه :

" أدّت هذه الهيمنة الأمريكيّة على العالم إلى نتائج سيئة هي :

- إزدراء أمريكا لقواعد القانون الدولي .
- تَعتبر أمريكا أن القانون الدولي جزء من القانون الأمريكي وأن الشرعيّة الدوليّة رهينة لمصالح

أمريكا .

- رفضت أمريكا التوقيع عام 1997 على الإتفاق الدولي حول الألغام المُضادّة للأشخاص .
- نقض الرئيس جورج دبليو بوش عام 2001 مُعاهدة الدفاع المُضاد للأسلحة البالستيّة .
- نقضت أمريكا التجارة المُحرّمة في مجال الأسلحة الخفيفة .
- ضربت أمريكا باتفاقية كيوتو للمناخ عرض الحائط عام 1997 التي وقّعت عليها حوالي 150 دولة.
- وقفت أمريكا صراحة ضد المحكمة الجنائيّة الدوليّة وتمنع مثول الأمريكيين أمام هذه المحكمة .
- تحدّي وتهميش الأمم المتّحدة : حيث غزت العراق مع تحالف محدود من بريطانيا دون موافقة الأمم المتّحدة ورغم المُعارضة العالميّة الدوليّة والشعبيّة حيث حوّلت الأمم المتّحدة إلى ألعوبة وإلى أحد مكاتب البيت الأبيض وإلى عربة إسعاف ذات دور إنساني فقط في حال تجاهلها من قبل أمريكا حيث تشبه الأمم المتّحدة اليوم حالة عُصبَة الأمم في الثلاثينات ، لذا الحاجة ماسة اليوم وضرورية جداً لإصلاح الأمم المتّحدة ومجلس الأمن الدولي ليتخلّص من الهيمنة الأمريكيّة .
- تعتمد أمريكا سياسة المعايير المُزدوجة : وما يحدث في الأراضي العربيّة المُحتلّة خير مِثال حيث إستخدمت أمريكا الفيتو 80 مرّة لصالح إسرائيل وضد العرب وبالمُقابل أصدرت الجمعيّة العامّة 160 قرار لصالح فلسطين لم يُنفّذ منها قرار واحد وها هي اليوم تُحاول منع إيران من الإستفادة من التكنولوجيا النوويّة بينما تمتلك إسرائيل أكبر ترسانة نوويّة وبيولوجيّة وكيميائيّة في الشرق الأوسط ولم تُحرّك أمريكا ساكناً .
- عسكرة العِلاقات الدوليّة : تعمل أمريكا في الواقع على تقييد الحريّات وتجاوز حقوق الإنسان، ومع ذلك تنادي وتدّعي الديمُقراطيّة وحُقوق الإنسان ، فهل ما يحدُث في العراق من قتل وتدمير ونهب ديمقُراطية وحقوق إنسان كما تقول أمريكا ووسائل إعلامها ، لكن هذه المقولات والحُلم الأمريكي لم يعُد له مُعجبون إلا بين أفراد الشعب الأمريكي حيث أظهرت إحصاءات أخيرة تشير إلى تنامي المشاعر العدائيّة في العالم تجاه الحُلم الأمريكي حيث 77 ٪ من الألمان و64 ٪ من البريطانييّن و82 ٪ من الأتراك يرون أن إعادة إنتخاب بوش هو تهديد للسلام العالمي." (14)

هذه الأمور و غيرها من الأحداث و التدخُّلات السافرة في الشؤون الداخليّة لعدد من دول العالم بُغية إعادة صياغة العالم بأسره وِفق المنظور الأمريكي كعمليّة ولادة الشرق الأوسط الجديد و التي أُجهضت بفضل صُمود المُقاومة الإسلاميّة في لبنان ، و مشروع إدارة الفوضى الخلاّقة في الشرق الأوسط و آسيا من خلال تغذية الفِتن و الخِلافات لغرض إدارتها لخِدمة الأهداف الإستراتيجيّة الأمريكيّة ، وأعمال فرض القِيَم الأمريكيّة على مُختلف الدول للتحكّم في أشكال الحُكم مع توزيع صِفات التطرّف و الإعتدال وِفق المضامين الخاصّة و المُسيّسة للقُطب الأوحد كما يحدث بالنسبة للتعامل مع الفصائل الفلسطينيّة في الأراضي المُحتلّة بحيث يتم خَنْق الديمُقراطيّة بإسم الديمُقراطيّة و يُجوّع الشعب الفلسطيني و يُحاصر عُقوبةً له لعدم إختياره ما ترغب به الدولة الأعظم و تصِفه بالمُعتدل . كل ذلك أفضى إلى تعاظم الضُغوط المؤديّة إلى تمهيد الطريق نحو بُروز القُطبيّة المُضادّة أو المُنافسة للولايات المتّحدة الأمريكيّة ، فهل ستكون تلك المُنافسة مُتعدّدة الأقطاب أو ثنائيّة القُطبيّة ، و هنا علينا التعرّف على القوى المُحتملة لهذه الموقعيّة الدوليّة لنتمكّن من إستقراء آليّات و لُعبة الأمم لذلك العالم بعد الحُقبة الأمريكيّة .

❖ نُشوء أقطاب مُتعدّدة كلاعبين دوليين مُحتملين .

نظراً لما تقدّم فإنه من الطبيعي نُشوء حالة قُطبيّة مُضادّة للقُطبيّة الأمريكيّة الحاليّة بل أنه من سُنَن اللّه في خَلقة ، كما أن واقع الحال لما فيه من ضُغوطات و تنافُس محموم يُحتّم هذه النشأة طِبقاً للتَدافُع الحالي بُغية تحقيق المنافع أولاً و المُحافظة عليها ثانياً و من ثم العمل على تعظيمها ما أمكن ، ويتجلّى ذلك في أنواع من المُنافسات ، فمنِها من يعمل على التنافس الإقتصادي و تحقيق السيادة من خلاله إعتقاداً منه بأن القُدرة الماليّة الكُبرى مدخليّة لتنفيذ البرامج السياسيّة و التحكّم بمقاليد الأمور، و الآخر يطرح التنافس الحضاري بين الأُمم و قُدرة الحالة الحضاريّة على إستيعاب الأطراف الأخرى . و في هذا المجال هناك طرحان لهذا التنافس الحضاري ، فالأوّل مبني على منهجيّة العولمة والإحلال الثقافي و هذا ما تسعى له القُطبيّة الحاليّة المُتمثّلة بالولايات المتّحدة الأمريكيّة و ينافسها بذلك الطرح الأوروبّي و الذي يرى بأصالة الحضارة الأوروبيّة و تفوقها الثقافي على طرح العولمة بالنمط الأمريكي ، و الآخر مبني على المنهجيّة العالميّة و هي التكامل مع الحضارات الأخرى بنقل الخصوصيّة

و تعميمها و هذا ما تطرحه الحالة العقائديّة كنموذج لرفاه البشريّة و سعادتها مع الحفاظ على الخُصوصيّة دون التعارُض .

في هذا السياق نَعْرِض لبعض النَظَرات التي تَقدّم بها آخرين مُعلّلين بها المُرشّحين المُحتملين لمرتبة القُطبيّة و آليّة هذه القُطبيّة المُحتملة :

" إن مُستقبل السيطرة الأمريكيّة في العالم مفتوحاً وهناك عدد من المُراقبين يعتقدون أن القرن الحادي والعشرين لن يكون أمريكيّاً وإن كانت بدايته أمريكيّة ومن وجهة نظري فان مُنتصفه سيشهد تعدّدية قُطبية إنطلاقا من كون النظام الدولي يحمل صِفة التغيير وعدم الثبات في ظل الحركة المُتسارعة لمُعطيات الثورة العلميّة التكنولوجّية وتشابك العلاقات الدوليّة وازدياد التأثير المُتبادل بين المحلّي والإقليمي والدولي عالم الكُتل والأقطاب الإقتصاديّة :

- تكتّل النافتا : بقيادة الدولار الأمريكي .
- تكتّل الشرق : آسيا الباسيفيكي بقيادة الين الياباني .
- التكتّل الإقتصادي الأوروبّي بقيادة اليورو : إن هذا الشكل الحالي لتوزّع القوى هو إقتصادي ثلاثي الأقطاب لكن المُستوى الأعلى العسكري هو مُستوى آحادي القُطبيّة حيث لا توجد أي قوّة عسكريّة أُخرى تُضارع أمريكا .
- الصين : وهي إحدى القوى المُهمّة المُرشحة لدخول حَلَبة القوّة العالميّة فالصين ليست أضخم قوّة بشريّة في العالم فحسب وإنما تقترب من وضع القوى الصناعيّة العُظمى في العالم ، والإقتصاد الصيني هو الأسرع نمواً على المُستوى العالمي وعندما تُقاس القوى العسكريّة الصينيّة كميّا من حيث الرؤوس النوويّة وعدد الجيش وتجارة السلاح العالميّة تأتي الصين بالمرتبة الثالثة من حيث حجم القوّة العسكريّة لكن الصين اليوم تسير في الفلك الأمريكي ولديها فائض في تجارتها مع أمريكا يصل إلى 70 مليار دولار ولا يُمكن تصوّر أن تُضحّي الصين بهذا الفائض التجاري الأكبر من أجل أيّة قضيّة دوليّة علماً أن الصين حاولت قيام شراكة مع روسيا لكن هذه الشركات لم تُغيّر في هيكل النظام الدولي حيث يتحوّل إلى تعدّدية قُطبيّة .

● روسيا الإتحاديّة : إن روسيا لا تزال تعاني مُشكلات إقتصاديّة وسياسيّة ورثتها من عمليّة تفكّك الإتحاد السوفييتي السابق وقد تنجح في إستعادة مركزها كقوّة عُظمى وهي غير مرشّحة في الفترة القريبة لإنهاء نظام القُطب الواحد رغم عدم سعادتها بالتبعيّة لأمريكا . " (15)

مما ورد في ما سبق يُظهر تناول الموضوع بجوانبه الإقتصاديّة أو إعتبار الترابط الإقتصادي مانعاً في الوقت الحالي لأخذ زمام المُبادرة إنما قد يكون لاحقاً و على المدى البعيد نظراً لعدم رغبة أي من الأطراف التي تم إستعراضها في التفريط بالمصالح و المنافعِ الماديّة التي يتم تحصيلها من هذا التبادل التجاري ، و الواقع يتماشى مع هذا السياق حيث أن التبادل التجاري وحده لا يغني لكونه عمليّة تبادل للمنافعِ أي إرتبِاط الإقتصاد لدولة أو أمّة بإقتصادات أخرى تُكمّل النمو الإقتصادي الناشىء و تُحافظ على ديمومته .

ففي حال طرح المُنافسة بين قوّة العُملات المُتنافسة بين الدولار الأمريكي و اليورو الأوروبّي و الين الياباني ، فالتاليتين كلاهُما و باقي العُملات الأخرى مُقوّمة بالدولار و ليست كما كانت في العُقود السابقة مُقوّمة بالمخزون للذهب ، و مما يُضعف هذه الجدليّة أن هذه الإقتصادات مربوطة بالتبادل التجاري مع الولايات المتّحدة الأمريكيّة و لا تنفك عنه أي أنها إقتصادات تابعة . أيضاً هناك حقيقة أساس تُعبّر عن القوّة الإقتصاديّة و التحكّم بالإقتصادات الأخرى ألا و هي من يتحكّم بالقوّة الدافعة للإقتصاد العالمي هو في الحقيقة من يحُدد المسارات الإقتصاديّة الأخرى و بالتبعيّة السياسيّة و بنِسَب مُتفاوتة ، و المعني هنا هو المواد الخام الأوليّة للطاقة و على رأسها النفط و الذي يُعتبر بمثابة العصب الرئيس لتحريك و توجيه الإقتصاد العالمي ، و على ما يبدو فإن ذلك يخضع بشكل كبير لنفوذ وسيطرة القوّة الأعظم ، مما يجعل من المُنافسة الإقتصاديّة حالة صعبة المنال لبلوغ مرتبة القُطبيّة المُنافسة خصوصاً في ظل قانون لُعبة الأمم الحاليّة و شرعتها .

هذا بدوره يحدو بنا للنظر إلى المنهجيّة الأُخرى أي الحضاريّة و ما إذا كان من المُحتمل أن تَرقى كآليّة للمُنافسة للرُقي إلى مرتبة القُطبيّة المُضادّة و المُنافسة .

الفصل الثالث

نشوء قطبيّة إسلاميّة كناتج للقطبيّة الآحاديّة

تُعتبر إمكانيّة نشوء قُطبيّة إسلاميّة مُنافسة للقُطبيّة الأمريكيّة إحدى الإحتمالات الواردة الحدوث ضِمن الأقطاب المُحتملين ، و يبدو أن المُنظّرين في الولايات المتّحدة الأمريكيّة قد إستبقوا الجميع بهذا الإحتمال من خلال الأدبيّات التي وردت من قِبل المُفكر الأمريكي أ. د. يوشيهيرو فرانسيس فوكوياما Yoshihiro Francis Fukuyama ، في كتابه (نِهاية التاريخ) الذي صدر عام 1992م ، و المُفكر الأمريكي أ. د. ساموئيل فيليبس هنتنجتون Samuel Phillips Huntington في كتابه (صِدام الحضارات) الصادر عام 1996م . يُشير هذين الأستاذين إلى حتميّة التضاد بين الحضارتين كما أنهم لا يرون أي حالة تكامليّة بين الحضارتين الغربيّة و الإسلاميّة مما يستبق الأحداث و يُهيء الأرضيّة لحَتميّة المواجهة بفِعل فاعِل من خِلال تحديد الإسلام كتهديد مُحدق بالحضارة الغربيّة و يُسوّق لأعمال الإستعداد و التهيئة للمواجهة على مُختلف الأصعدة ، إبتداء من تسويق الفكرة لحتميّة النزاع و مروراً بإيجاد المُسوّغات و الذرائع كمكافحة الإرهاب و إنتهاء بالمواجهات الإعلاميّة و الميدانيّة و بمُختلف الأدوات لتحجيم أو وأد أي مُحاولة لبُروز قُطبيّة إسلاميّة على المنهجيّة الحضاريّة .

❖ التنافُس الحضاري بين الإسلام و الغرب .

التنافُس بين الحضارتين الإسلاميّة و الغربيّة بما تشمله من قِيَم ليس فقط وارد إنما هو حالة واقعيّة و موجودة ضِمن ساحة المُنافسين الدوليين ، إلا أن التنافُس لا يعني بالضرورة التنازُع بلوغاً للحالة العسكريّة أو الصُدام المُسلّح إنما مصداقاً لسُنن التَدافُع بين الخَلق وفقاً لمنظور كل أمّة من الأمم لتعريف المصالِح و المنافِع و الحق . فقد تقدّم المُفكّر فوكوياما بنظرته حول ذلك التدافُع وِفق منظوره ومُنطلقاته للحِفاظ على الهويّة الحضاريّة للغرب .

في مُقابلة منقولة بتقرير واشنطن بعُنوان الخطر الإسلامي في أوروبّا أكبر من مثيله في الولايات المتّحدة مع المُفكّر الأمريكي أ. د. فرانسيس فوكوياما Francis Fukuyama ، مؤلّف كتاب (نهاية التاريخ) الذي صدر عام 1992م ، أفاد بالآتي :

"نحن في مرحلة حَرِجة الآن من التاريخ الإنساني ، من معالمها إنتشار الديمُقراطيّة و الأفكار الليبراليّة بصورة غير مسبوقة . و لكنّها في نفس الوقت و منذ التسعينات و حتى الآن تتعرّض لهجوم في مناطق عدّة . الإسلام الراديكالي يُمثل فقط أحد صور هذا الهجوم ، و هناك جبهات صراع أخرى ضد الليبراليّة في روسيا و بعض أمريكا اللاتينيّة . و رغم وجود المشاكل التي تتعرّض لها الليبراليّة ، فإنني أعتقد أن نظريّتي مازالت صحيحة. فإذا أردت أن تُكوّن مُجتمع حديث ، فليس هناك من البدائل سِوى إقتصاد السوق ، و الديمُقراطيّة السياسيّة . و أعتقد أن التهديد الإسلامي هو تهديد حقيقي من ناحيتين (ليس منها أن الإسلام يُقدّم بديل حضاري مقبول يجذب مُجتمعات إنسانيّة مُتقدمة لتبنّي أسلوب حياته أو العيش فيه) ، فلا يُريد أحد أن يعيش في أفغانستان تحت نِظام الطالبان ، و لا في المملكة السعوديّة... فهم ليسوا روس و لا هم أمريكيّون و لا يابانيّون من يقبلون بهذا النوع من نُظُم الحُكم، لكن الخطر الحقيقي المُستقبلي من الإسلام يتمثّل في جانبين أساسيّن:

الأوّل: أسلحة الدمار الشامل و إمكانيّة وقوعها في يد جماعات صغيرة تستطيع من خلالها تحقيق دمار كبير للقوى الكُبرى.

الثاني: وجود أقليّات إسلاميّة ضخمة في أوروبا و روسيا و ليس بالصورة نفسها في الولايات المتّحدة، و التي يبدو من الصعوبة بمكان تأقلمها مع نمط الحياة في المُجتمعات الغربيّة الليبراليّة . وأؤكد أن نموذج المُجتمعات الليبراليّة هو البديل الأفضل ... و نحن نعيش جميعا في مُجتمعات مُتعدّدة ثقافيّا ، و العولمة بمعناها الجديد تزيد من مُستوى التفاعلات الثقافيّة ، و معها لا أرى أنه بإمكان هذه الجماعات المُختلفة ثقافيّا يُمكن أن تتعايش بسلام في أي مُجتمع إلا و أن يكون مُجتمع ليبرالي ومُتسامح .

أعتقد أن هُناك فارق كبير بين قِيَم و أفكار الولايات المتّحدة و دول غرب أوروپّا، فأوروپّا تضع قِيَم العدالة و التضامُن الاجتماعي في مكانة أعلى من الحُرية ، و على العكس من الأمريكييّن ، لدى الأوروپيين فِكرة مُختلفة عن السيادة . (الإتحاد الأوروپي نفسه يقوم الآن بعمليّة تغيير في مفهوم السيادة لكل دولة من دول الإتحاد). و هناك إنقسام كبير بخصوص قضايا هامّة إجتماعيّة مثل عُقوبة الإعدام، و قضايا إستراتيجيّه أكثر أهميّة مثل قُبول إستخدام القوّة العسكريّة كوسيلة لتفيد السياسة الخارجيّة. الأمريكيّون يؤمنون بأن القوّة العسكريّة يُمكن إستخدامها لغايات خيّرة و مقبولة ، في حين لا يرى الأوروپيّون إمكان إستخدام القوّة العسكريّة لأغراض نبيلة . و هذا الإنقسام كان موجود أيضا خلال حُقبة الحرب الباردة ، لكن بسبب طبيعتها التي قسّمت العالم لمُعسكرين لم يظهر الخِلاف كثيرا على السطح ، و لكن هذا الإنقسام بين الولايات المتّحدة و دول أوروپّا الموجود الآن سيستمر لفترات طويلة . (16)

من الواضح بأن الأستاذ فوكوياما خلط بين الإسلام كحضارة و بين بعض المُمارسات والإجتهادات الإسلاميّة بعمليّة تعميم غير منطقيّة ليخلص لحتميّة عدم تعايش الغرب كحضارة ليبراليّة مع الإسلام ، و قد قام أيضاً بتعميم الليبراليّة على الحضارة الغربيّة ، و هذا بدوره أيضاً تعميماً لا يعكس الواقع الغربي بالضرورة خُصوصاً في الولايات المتّحدة حيث تتعاظم القِيَم المسيحيّة الأصوليّة بمُختلف إجتهاداتها و قد إنعكس ذلك بصُعود نجم المُحافظين الجُدُد المُتمثّلين بإدارة الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش المدعومة بشكل رئيسي من الحِزام الإنجيلي الجنوبي ، و الحال كذلك بالنسبة للأحزاب المسيحيّة في أوروپّا و بنِسَب مُتفاوتة .

أيضاً ، و عند مُقارنته بين أوروپّا و الولايات المتّحدة الأمريكيّة ، يتّضح عدم الإتفاق على أسُس ومُنطلقات و آليّات هامّة للتعامل و ذلك بدوره ينفي عمليّة التعميم بخصوص الليبراليّة في الغرب حيث فيها العديد من الإجتهادات و التفسيرات و تختلف بالأعماق من حيث التفسير لمُختلف القضايا و القِيَم وبآليّات التعامل مع الأمم الأخرى .

إنطلق الأستاذ فوكوياما من مفهومه للعولمة و إقتصاد السوق و الديمُقراطيّة السياسيّة لبلوغ النتائج التي خلص إليها ، و نشير هنا إلى أن هذه المُصطلحات تحتمل عدّة تعاريف و تفاسير و لا تُعتبر من

المُسلّمات لدى الغرب أنفسهم و كذلك الحال بالنسبة للعالم الإسلامي مما ينفي سلامة الخُلاصة الحتميّة التي خلص إليها و عدم حتميّة التعايش ، فمثال تعايش المُسلمين بشكل عام في الغرب يتنافى مع ما خلص إليه ، حيث أن التعايش لا يعني الذوبان و إلغاء الهويّة و الثقافة إنما التكامل مع المُجتمعات وكذلك الحال بالنسبة لتعايش المسيحيين في الدول الإسلاميّة و العربيّة و بالأخص في الشرق الأوسط الإسلامي ، و هنا مَكْمَن الفارق بين مفهوم العولمة لدى الباحث و الذي هو عبارة عن الذوبان في المفاهيم وِفق نظرته وفي مقابل مفهوم العالميّة الذي تنطلق منه الحضارة الإسلاميّة ، و كما أسلفنا فإن أهل الغرب بالأساس لا يملكون تفسيراً واحداً لليبراليّة و لو كان الأمر كذلك لما كان هناك أي تمايز بين أهل الغرب أنفسهم ، إلا أن التمايز موجود بل أن مُختلف المُجتمعات الغربيّة لا زالت تعتز بهويّاتها وطابعها القومي و الديني المُتمثّل بالمسيحيّة و بمُختلف مذاهبها ، ولا أدل على ذلك التمايُز بين أوروبّا و الولايات المتّحدة الأمريكيّة من جهة و كذلك التمايز بين مُختلف الأقوام الأوروبيّة نفسها و أيضاً الأقوام الذين يُشكّلون الولايّات المتّحدة الأمريكيّة من جهة أخرى .

إستفادت الإدارة الأمريكيّة الحاليّة من هذه النظريّات لمُفكّريها و قد تم الإنطلاق منها نحو تحديد الإستراتيجيّة المُستقبليّة للولايات المتّحدة الأمريكيّة ففي عهد رئاسة جورج دبليو بوش ، أصدر البيت الأبيض الأمريكي عام 2002م وثيقة بعنوان إستراتيجيّة الأمن القومي للولايات المتّحدة الأمريكيّة حيث تم تحديدها كالآتي :

" أ- قيادة التطلّعات للكرامة الإنسانيّة .

ب- تقوية الأحلاف لهزيمة الإرهاب العالمي و العمل على منع الهجمات علينا و على أصدقائنا .

ج- العمل مع الآخرين لمنع النزاعات الإقليميّة .

د- منع أعداؤنا من تهديدنا و حُلفاؤنا و أصدقاؤنا بأسلحة الدمار الشامل .

هـ- إطلاق حُقبة جديدة من النمو الإقتصادي العالمي من خلال الأسواق و التجارة الحُرّة .

و- توسعة دائرة التنمية من خلال فتح المُجتمعات و بناء البُنى التحتيّة للديمُقراطيّة .

ز- تطوير أجندات للتعاون مع مراكز القوى الدوليّة الأخرى .

ح- تحويل مؤسّسات الأمن القومي الأمريكي لمواجهة التحدّيات و الفُرص في القرن الحادي والعشرين . " (17)

من المُلاحظ هنا مُكوّنات الإستراتيجيّة الأمريكيّة المُتمثّلة في الأهداف المُعلنة بشكلها العام ، فعند التعامل معها بشكل سطحي و مُبسّط فإن المُصطلحات الواردة في هذه الأهداف تُشير إلى حالة إيجابيّة من الصعب مُناقشتها أو رفضها للوهلة الأولى و بالمُجمل العام ، إلا أن مُصطلحات الأهداف العامّة في الإستراتيجيّات عادةً ما تكون إيجابيّة و عامّة أي بمعنى آخر لا تكشف تفاصيل المضامين لهذه المُصطلحات ، إنما يتم الإستدلال على هذه المضامين من خلال المُمارسات التطبيقيّة و التي تُعتبر بمثابة المُذكّرة التفسيريّة العمليّة لها .

عند إقران المُصطلحات بمُجمل الأحداث على الساحة الدوليّة تتوضّح الصورة بشكل جلي و تبرز معالم الإستراتيجيّة ، فمن خلال المُتابعة و التدقيق تظهر المفاهيم التي تم التنظير بها من قبل الأستاذ فوكوياما و كذلك الأستاذ هنتجتون و هي عبارة عن حالة وصاية حدِيّة من قِبل القُطب الأوحد على مقاليد الأمور الدوليّة و وِفق منظوره الخاص بحيث تصدق مقولة الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش الثنائيّة المنطق " إمّا مَعنا أو ضدِنّا " .

❖ طرح الإسلام كحضارة قُطبيّة شُموليّة .

ينطلق الإسلام بشكل عام من المنهجيّة العالميّة و وِفق أسُسها أي الإنفتاح على العالم ، والإحتكاك بالثقافات العالميّة مع الإحتفاظ بخُصوصيّة الأمّة وفِكرها وثقافتها وقِيَمها ومبادئها نحو إثراء للفِكر وتبادل للمعرفة مع الإعتراف المُتبادل بالآخر دون فُقدان الهويّة الذاتيّة . فأي مُمارسة إجتهاديّة أخرى من قِبَل أي فئة إسلاميّة لا تعني بالضرورة هذه المنهجيّة و لا يُمكن تعميمها على الإسلام كمُنطلق حضاري للإنسانيّة ، إذا لا يُمكن الأخذ بخُصوصيّة إجتهاديّة مُحدّدة محكومة بتفسيرات بشريّة و إطلاقها كتعميم على الإسلام و المُسلمين ، فهذا هو مَكْمَن الخطأ الذي وقع فيه عدد لا بأس به من مُنظّري الغرب و ساسته . فمن شأن هذا الخطأ أن يُغذّي هواجس بعض الغربيين و بدوره سيُسرّع عمليّة تنامي الوعي الإسلامي ليس فقط عند المُسلمين ، إنما عند أهل الغرب أنفُسهم و هذا ما يؤيّد نظريّة تحقيق النبوءة الذاتيّة (Self-fulfilling Prophecy) ، و تعني " الإنطلاق من تعريف خاطيء لموقف أو حالة معيّنة تستدرج تصرّفاً مُستحدثاً تجعل من المُنطلق الخاطيء حقيقة قائمة مبنيّة على سلسلة من الأحداث

أو الإجراءات التي يتم إتخاذها حيث يتم تنظيرها مُسبقاً من قِبَل الشخص المُتبّىء بها عملاً لتحقيقها ومن ثم الإستدلال على أحقيّة ما إدعاه إبتداءً . " (18)

لقد وقع كِبار مُنظّري الغرب السياسيين و بالذات في الولايات المتّحدة الأمريكيّة بهذه الإشكاليّة و أصبحوا ضحايا لها ، و بدوره أوقظ هذا الخطأ ردّة الفعل لدى العالم الإسلامي بشكل عام نحو الإلتفاف حول مفاهيمه الحضاريّة لإستنهاض الأمّة نحو إستعادة حقوقها المشروعة عبر إستعادة الهويّة الإسلاميّة العالميّة و العمل من خلالها لإسترداد الحُقوق و المُقدّسات و على رأسها القُدس الشريف و التَدافُع مع القُطب الأوحد وِفق الرِسالة الإسلاميّة الشُموليّة نحو تحقيق إنسانيّة الإنسان .

ينطلِق هذا التَدافُع أيضاً من قضيّة محوريّة للمُسلمين و كذلك العالم الغربي و هي قضيّة القدس الشريف و ما تحويه من حالة عقائديّة عميقة للمُسلمين و أرض فلسطين ، فكلا الجانبين ينطلِق من مدلولات و قِيَم عقائديّة للحق و كيفيّة إحقاقه وتعميمه على البشريّة ، إلا أن المُنطلقات التنظيريّة للجانبين تختلف بإختلاف التعريفين للعولمة الثقافيّة و عالميّة الثقافة .

نخلص مما تم عرضه بأن القُطبيّة الإسلاميّة تأخذ مسارها نحو التَدافُع الدولي مدفوعةٌ بعاملين أحدهم ذاتي من الثقافة الإسلاميّة ، و الآخر مُساعد و مُسرّع من قِبَل هواجس القُطب الأوحد و مواجهته الإستفزازيّة للعالم الإسلامي و نعتِه بصِفات شديدة السَلْبيّة و تعرّضه للإسلام بما يُهينه و يُهين كرامة المُسلمين ، و يَنتقِص حُقوقهم المشروعة و يتجاوز على مُقدّساتهم و إنسانيّتهم . إلا أنه يبقى أن نتعرّف على آليّات هذه القُطبيّة و مدياتها الزمنيّة و كيفيّة إستحقاقها على الساحة الدوليّة مع وجود لُعبة الأمم ومحدوديّاتها التي تم التطرّق إليها نسبةً للعالم الإسلامي بشكل عام .

الفصل الرابع

أهليّة الدول الإسلاميّة للمُنافسة القطبيّة الدوليّة

بعد إستعراض منهجيّة القُطبيّة الدوليّة و آليّات الصعُود لهذه القُطبيّة ننتقل إلى التعرّف على مدى أهليّة الحالة الإسلاميّة لتبوّء مكانة القُطبيّة .

تستظل الدول الإسلاميّة على المُستوى الرسمي بهيئة واحدة تجمعهم و هي مُنظّمة المؤتمر الإسلامي و أمّا على المُستوى الشعبي أو الأهلي فلا يوجد ما يجمع الحالة الإسلاميّة تحت سقف واحد و ضمن أهداف و آليّات مُتفق عليها ، إضافةً لذلك فالهيئات الإقليميّة أو القوميّة و التي تشترك بعض الدول الإسلاميّة بها لا يُمكنها أن تخدم كمظلّة شاملة لمُختلف الدول الإسلاميّة مما يستدرج التساؤل حول شكل و آليّة المظلّة التي يُمكنها أن تدفع بالحالة الإسلاميّة نحو القُطبيّة .

❖ موقعيّة الدول الإسلاميّة من المُنافسة القُطبيّة الدوليّة .

لا زالت موقعيّة الدول الإسلاميّة ككتلة هامشيّة على المسرح الدولي و ذلك من حيث تشكيل وصناعة القرار الأُممي ، حيث يتم التعامل معها كدول مُتفرّقة أو كمجاميع إقليميّة كدول مجلس التعاون الخليجي على سبيل المثال أو قوميّة كجامعة الدول العربيّة ، فهي بطبيعة تشكيلها لها مصالح وأهداف مُختلفة قد تتعارض في عدّة قضايا و على مُختلف الأصعدة ، كما أن نُظُمها الحاكمة تختلف عن بعضها البعض من حيث المُنطلقات و الآليّات و الغايات ، فأغلبها لا يُطبّق التعاليم الإسلاميّة كحاكميّة و البعض منها يَسترشِد ببعض أحكام الإسلام بشكل محدود قد لا يتعدّى الأحوال الشخصيّة ، أمّا البعض الآخر فلا يتعامل مع الإسلام إلا في أضيق حالاته الشعائريّة أو كمراسم محدودة بحدود دور العِبادة لا علاقة لها بالحياة العامّة و شؤون تنظيم وتصريف مصالح الأمّة على مُختلف الأصعدة .

قبل التطرّق لمدى أهليّة مُنظّمة المؤتمر الإسلامي نستعرض أدناه و بشكل مُختصر الظُروف الموضوعيّة التي أدّت إلى إنشاء هذه المُنظّمة و الأهداف و آليّات العمل المُعتمدة لديها للتعرّف على مدى صلاحيّة هذه المُنظّمة للعب دور حيوي و مُنافس على الصعيد الدولي قد يرقى بها مُستقبلاً للمُنافسة القُطبيّة بناءً على المنهجيّة الحضاريّة :

" إن مُنظّمة المؤتمر الإسلامي التي تضم في عضويتها سبعاً وخمسين دولة مُنظمة دوليّة تحشد مواردها وتوحّد جُهودها وتتحدّث بصوتٍ واحد للدِفاع عن مصالحها وتأمين رُقي ورفاهيّة شُعوبها وكل المُسلمين في العالم .

تأسّست المُنظّمة في الرباط بالمملكة المغربيّة في الثاني عشر من رجب 1389 هـ الموافق 25 سبتمبر 1969م ، خلال المؤتمر الأوّل لقادة العالم الإسلامي الذي عُقد في العاصمة المغربيّة على إثر الحريق الإجرامي الذي تعرّض له المسجد الأقصى المُبارك في الحادي والعشرين من أغسطس 1969م على يد عناصر صهيونيّة في مدينة القُدس المُحتلة . وبعد ستة أشهر من هذا الحدَث التاريخي ، عُقِد في جدة بالمملكة العربيّة السعوديّة المؤتمر الأوّل لوزراء خارجية الدول الإسلاميّة الذي قرر إنشاء الأمانة العامّة للمُنظّمة ، كي تقوم بمَهمة التنسيق بين الدول الأعضاء . وعُيِّن أمينا عامّا لها وحُدّد مقرّها مؤقتا في مدينة جدّة إلى أن تُحرّر مدينة القُدس الشريف مقر المُنظّمة الدائم .

وفي محرّم 1392هـ (فبراير 1972م) أقرّت الدورة الثالثة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجيّة ميثاق مُنظّمة المؤتمر الإسلامي الذي جعل في طليعة أهدافه تعزيز التضامن بين الدول الإسلاميّة في المجالات السياسيّة والإقتصاديّة والثقافيّة والعلميّة والإجتماعيّة .

إن مُمثلي :

مملكة أفغانستان ، الجُمهوريّة الجزائريّة الديمقراطيّة الشعبيّة ، دولة الإمارات العربيّة المتّحدة ، دولة البحرين ، جُمهوريّة تشاد ، جُمهوريّة مصر العربيّة ، الجُمهوريّة الغينيّة ، الجُمهوريّة الإندونيسيّة ، إيران ، المملكة الأردنيّة الهاشميّة ، دولة الكويت ، الجُمهوريّة اللبنانيّة ، الجُمهوريّة العربيّة الليبيّة ،

ماليزيا ، جُمهوريّة مالي ، الجُمهوريّة الإسلاميّة الموريتانيّة ، المملكة المغربيّة ، جُمهوريّة النيجر ، سلطنة عُمان ، الجُمهوريّة الإسلاميّة الپاكستانيّة ، دولة قطر ، المملكة العربيّة السعوديّة ، جُمهوريّة السنغال ، جُمهوريّة سيراليون ، الجُمهوريّة الصوماليّة الديمقراطيّة ، جُمهوريّة السودان الديمقراطيّة ، الجُمهوريّة العربيّة السوريّة ، الجُمهوريّة التونسيّة ، الجُمهوريّة التُركيّة ، الجُمهوريّة العربيّة اليمنيّة .

المُجتمعين في جدّة من 14 إلى 18 محرّم 1392هـ الموافق 29 فبراير إلى 4 مارس 1972م (ثلاثين عضوا) إذ يُشيرون إلى مؤتمر مُلوك ورؤساء دول وحُكومات البُلدان الإسلاميّة المُنعقد في الرباط في الفترة ما بين 9 و12 رجب عام 1389هـ الموافق 22 إلى 25 سپتمبر 1969م .

ويُشيرون إلى مؤتمر وزراء الخارجيّة الإسلامي الأوّل المُنعقد في جدّة بتاريخ 15 - 17 محرّم 1390هـ الموافق 23 إلى 25 مارس 1970م ومؤتمر وزراء الخارجيّة الإسلامي الثاني المُنعقد في كراتشي بتاريخ 27 - 29 شوّال 1390هـ ، الموافق 26 - 28 ديسمبر 1970م .

وهم مُقتنعون بأن عقيدتهم المُشتركة تُشكّل عاملاً قوياً لتَقارُب الشُعوب الإسلاميّة وتضامنها .

وإذ يقرّرون الحِفاظ على القِيَم الروحيّة والأخلاقيّة والإجتماعيّة والإقتصاديّة الموجودة في الإسلام ، والتي تظل عاملاً من العوامل الهامّة لتحقيق التقدّم بين أبناء البشر .

ويُعيدون التأكيد بتقيّدهم بميثاق الأمم المتّحدة وحُقوق الإنسان الأساسيّة التي تُعتبر أغراضها ومبادئها أساساً لتعاون مُثمر بين جميع الشعوب .

ويُصممون على توثيق أواصر الصداقة الأخويّة والروحيّة القائمة بين شُعوبها وحماية حُرّيتها ، وتُراث حضارتها المُشتركة المبنيّة خاصة على مبادئ العدل والتسامُح وعدم التمييز . ويعملون على تعزيز السعادة البشريّة ، وتقدّمها وحُريّتها في كل مكان .

ويُقرّرون توحيد جُهودهم لإقامة سلام عالمي يوفّر الأمن والحُريّة والعدالة لشُعوبهم وجميع شُعوب العالم .

وقد حدّد الميثاق أهداف المُنظّمة كما يلي :

1 – تعزيز :

أ) التضامن الإسلامي بين الدول الأعضاء .

ب) التعاون بين الدول الأعضاء في المجالات الإقتصاديّة والإجتماعيّة والثقافيّة والعلميّة .

ج) كفاح جميع الشعوب الإسلاميّة من أجل الكرامة والإستقلال والحُقوق الوطنيّة .

2 – التنسيق في المجالات التالية :

أ) حماية الأماكن المُقدّسة .

ب) دعم كفاح الشعب الفلسطيني ومُساعدته على إسترداد حُقوقه وتحرير أراضيه .

3 – العمل على :

أ) إستئصال التمييز العُنصري والإستعمار بكل أشكاله .

ب) توفير الجو المُلائم لتنمية التعاون والتفاهم بين الدول الأعضاء في المُنظّمة وبقيّة دول العالم .

وعدّد الميثاق المبادئ التي يجب على الدول الأعضاء أن تسير على هَديها لتحقيق أهداف المُنظّمة ، وتتلخص هذه المبادئ فيما يلي :

1. المساواة التامّة بين الدول الأعضاء .

2. إحترام حق تقرير المصير وعدم التدخّل في الشؤون الداخليّة للدول الأعضاء .

3. إحترام سيادة كُل دولة وإستقلالها وسلامة أراضيها .

4. تسوية أي نزاع قد ينشأ بين الدول الأعضاء بالطُرُق السلميّة كالمُفاوضات ، الوساطات والتوفيق والتحكيم.

5. الإلتزام بعدم اللجوء إلى القوّة أو التهديد باستخدامها ضد وحدة أيّة دولة أو سلامة ترابها أو إستقلالها السياسي .

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف تأسّست في إطار المُنظّمة مجموعة من الأجهزة والمؤسّسات الرئيسيّة والمتفرّعة واللجان المُتخصّصة .

وتتكوّن مُنظّمة المؤتمر الإسلامي من الأجهزة الرئيسيّة التالية :

مؤتمر القمّة الإسلامي :

يُعرف كذلك بمؤتمر القمّة الإسلامي وهو أعلى هيئة في المُنظّمة ، ويُعقد مرّة كل ثلاث سنوات لرسم سياسة المُنظّمة ، وينتخب رئيس المُنظّمة الذي يتولى هذا المنصب إلى حين عقد الدورة التالية .

المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجيّة :

يجتمع بصفة دورية مرّة كل سنة لدراسة تقرير مرحلي بشأن تنفيذ قراراته التي إتخذت في إطار السياسات التي وضعتها القمّة الإسلاميّة . لبحث الوسائل اللازمة لتنفيذ السياسة العامّة للمُنظّمة ، ويتّخذ قرارات ذات مصلحة مُشتركة تتماشى مع أهداف المُنظّمة ومقاصدها . (19)

بالتدقيق في أسماء الدول المؤسّسة لمُنظّمة المؤتمر الإسلامي يتّضح التباين الشديد بين أنظمة الدول و مدى قُربها أو بُعدها عن تعاليم الإسلام و طرحه الحضاري و حاكميّته ، حيث أن بعض المؤسّسين يتّسم بالعلمانيّة المُتطرّفة و المُحجّمة للدور الإسلامي و البعض الآخر يُقدّم القوميّة على ما سواها و آخرين يتعاملون مع الإسلام الحضاري كطقوس عباديّة لا تتعدّى فعّاليّاتها دور العبادة ، إنتهاءاً بآخرين ممن يأخذون بشيء من الإسلام لتعزيز الحاكميّة و ترك أمور أخرى وفق الإجتهادات و التفسيرات الخاصّة . مُعظم المؤسّسين قد تتعارض أنظمة الحُكم في بلدانهم مع الحاكميّة الإسلاميّة بشكل مُطلق و البعض منهم بشكل جزئي ، و هذا بدوره يُضعف المُنظّمة و يُبعدها عن تطبيق أهدافها و ذلك عائداً لتناقض الأهداف مع نُظُم الحُكم لعدد من المؤسّسين ، ففاقد الشيء لا يُعطيه إذ لا يُمكن أن تُطالب الغير بالإلتزام و الترويج لما لا تُمارسه كحقيقة و واقع في الحياة العَمَليّة .

مع مُلاحظة تاريخ تأسيس المُنظمة و هو في الثاني عشر من رجب 1389 هـ الموافق 25 سبتمبر 1969م ، خلال المؤتمر الأوّل لقادة العالم الإسلامي الذي عُقد في العاصمة المغربيّة على إثر الحريق الإجرامي الذي تعرّض له المسجد الأقصى المُبارك في الحادي والعشرين من أغسطس 1969م ، نُلاحظ بأنه و بعد مُرور ما يُقارب ثمانية و ثلاثون عاماً لم نتقدّم نحو تحرير القُدس الشريف بل إن مُسلسل التنازلات آخذٌ بالتسارع إلى حدٍ بات يوصف بالإنبطاح الكامل و الإذعان لما كان يوماً ما يُعتبر من المُحرّمات ، بل فاق ذلك للترويج لشُروط إستسلاميّة بعد سلسلة من الإنهزامات من قِبَل النُظُم الرسميّة المُمثّلة للدول العربيّة و الإسلاميّة ، و لم يوقف هذه السلسلة على الجيش الذي لا يقهر إلا الإنتصارات من قِبَل قوى شعبيّة مُتواضعة التجهيز في مُقابل تجهيزات الدول ، و هي المُقاومة الإسلاميّة في لبنان التي هزمت العدو الصهيوني و أجبرته على الإندحار من جنوب لبنان المُحتل ، كما تصدّت له في حربه الشاملة على لبنان في صيف 2006م و ردّته مُندحراً خائباً و من دفعه و سانده و أيّده في سبيل إستيلاد شرق أوسط جديد . أيضاً و في فلسطين فقد دحرت المُقاومة الشعبيّة و على رأسها مُنظّمتي حماس والجهاد الإسلامي العدو الصهيوني من قِطاع غزّة و هاهم يُعانون الأمرّين ليس من العدو الصهيوني ، بل من النُظُم الرسميّة التي تعمل على التصدّي لأي نوع من أنواع المُقاومة ضد عدو الأمّة المُشترك ، و أعمال تعزيز كفاح جميع الشُعوب الإسلاميّة من أجل الكرامة والإستقلال والحُقوق الوطنيّة ، و التنسيق في مجالات دعم كفاح الشعب الفلسطيني ومساعدته على إسترداد حُقوقه وتحرير أراضيه حسب ما ورد في ميثاق المُنظّمة . هذا بدوره يدل على عدم خِدمة الأهداف التي أُنشأت لها هذه المُنظّمة .

أمّا على صعيد أجهزة المُنظّمة و بالتدقيق في الأعمال و المَهام الموكلة إليها ، يتّضح ضَعف المُنظّمة حيث لا تملك أي أجهزة للتنفيذ و المُتابعة كما أنه لا وجود لآليّات مُنتظمة لمُتابعة قضايا العالم الإسلامي و العمل على رفعها على أعلى مُستويات الأجندات الدوليّة ، إذ لا وجود لآليّات تُعزّز من أمن دول العالم الإسلامي و الحِفاظ على السلِم الأهلي فيها ، كما أنه لا وجود لأي نوع من أنواع آليّات التحكيم و فض النزاعات بين الدول الأعضاء ، و أخيراً لا وجود لأي إتفاقيّة و هيئة عسكريّة إسلاميّة للدفاع عن الدول الأعضاء ضد أي عدوان ، و ما القُدس الشريف إلا بأفضل دليل و كذلك الغزو الصدّامي لدولة الكويت حيث لا وجود لدور رادع من قبل المُنظّمة لهذه الإحتلالات و الإعتداءات مما يُهمّش دورها و يُقلّصها إلى مُجرّد منبر للتعبير عن وجهات النظر دون أي آليّة تُذكر للتنفيذ .

أيضاً تلتزم مُنظّمة المؤتمر الإسلامي بميثاق الأمم المتّحدة و الذي بدوره يُلزمها بلُعبة الأمم و التي تُمعن في تهميش دور و قضايا دول العالم الإسلامي ، مما يحد أيضاً من أعمال المُناورة لدى المُنظّمة في التصدّي لقضايا المُسلمين . أيضاً و بالنظر إلى دوريّة الإجتماعات فهي كل ثلاثة سنوات لمؤتمر القمّة الإسلامي و سنوياً للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجيّة ، و إلى آليّة التصويت في المُنظّمة و التي تعتمد على أغلبيّة الثلثين ، يتّضح من كل ذلك بروتوكوليّة العمل في هذه المُنظّمة و عدم قُدرتها على التصدّي لقضايا المُسلمين و بالتالي عدم أهليّتها لتبوّء موقعيّة قُطبيّة للعالم بوضعها الحالي .

❖❖ آليّات القُطبيّة الإسلاميّة و التكامُل مع الحضارات .

لم يبقى لنا سوى النظر إلى الجانب الأهلي أو هيئات المُجتمع المدني الإسلاميّة و مدى فعّاليّاتها لإخراج قُطبيّة إسلاميّة على الساحة الدوليّة . في هذا المجال إزدهرت هيئات المُجتمع المدني في الدول الإسلاميّة و كانت أكبرها نصيباً هي هيئات المُجتمع المدني الإسلاميّة و ذلك عائداً لتشعّب مَهامها والتي تُغطّي بالإضافة للشؤون السياسيّة ، الشؤون الإجتماعيّة و العقائديّة و الثقافيّة و الإقتصاديّة مما ساعدها على إستقطاب شرائح كبيرة من المُجتمعات الإسلاميّة و ذلك عائدٌ لقُدرتها على سد الثغرات التي عجزت عنها الهيئات الرسميّة التابعة لحكومات الدول الإسلاميّة ، و هذا التغلغُل في الحياة الإجتماعيّة ساعد هيئات المُجتمع المدني الإسلاميّة للصُعود من ناحية الرصيد السياسي بناء على إتساع قاعدتها المُجتمعيّة و معرفة كيفيّة مُخاطبة مُجتمعها و إبراز القضايا الإسلاميّة دون القُيود الدوليّة التي تُثقل كاهل الأنظمة الرسميّة ، و قد كانت الإنتخابات في مُختلف الدول الإسلاميّة قد كشفت عن مدى رغبة الشُعوب الإسلاميّة بحاكميّة الإسلام بشكل منهجي بعد تجربتهم لمُختلف الأنظمة التي أثبتت عُقمها في مجال التصدّي للقضايا ذات الإهتمام في العالم الإسلامي ، فها هي تُركيا العلمانيّة وبعد سنوات طويلة من المواجهة التعسّفيّة مع الإسلام كمنهاج حياة تعود فيها القوى الإسلاميّة و المُتمثّلة بحزب العدالة و التنمية بشكل كاسح لمؤسّسة الحُكم وكذلك الحال في مصر و مع الحظر على حركة الإخوان المُسلمين للإشهار بشكل رسمي إلا أن مُمثليهم مُتواجدين في المجالس المُنتخبة في الدولة المصريّة و آخذٌ بالتزايد . أيضاً الحال كذلك في العراق الحديث حيث الرصيد الأكبر للهيئات الإسلاميّة في مؤسّسات الحُكم و الهيئات المُنتخبة ، و في فلسطين و لبنان و يُضاف إلى ذلك دول

الخليج بطابعها المُحافظ و الأردن و دول شرق آسيا الإسلاميّة ، هذا كلّه إشارة للرغبة العارمة عند الشُعوب للعودة لحاكميّة الإسلام في مُختلف شؤون الحياة و الدولة و الأمّة .

هذه العودة من قِبل الشعوب الإسلاميّة و بعد التجارب الطويلة و المُختلفة لا زالت مؤطّرة في دولها رغم المُحاولات المُتواضعة بالتنسيق فيما بينها إلا أنها لم تصل إلى حد وضع ميثاق عمل شامل يتم الإتفاق عليه بينها على تحديد القضايا الرئيسيّة و آليّات العمل نحو بلوغها بشكل توافقي ، بل إن الحال ما زال في مُعظمه يأخذ طابع النزاعات الفِقهيّة و التاريخيّة أو الشخصانيّة في بعض الأحوال مما يمنع من أي تقارب منهجي يعمل بشكل شُمولي و يحترم الإختلافات و يتكامل من خِلالها .

إضافةً لذلك فالمُحاولات مُستمرّة من المُنافسات العِلمانيّة خصوصاً المُتطرّفة منها و التي تعمل جاهدة إما لإبقاء هيئات المُجتمع المدني الإسلاميّة خارج الغِطاء القانوني للعمل أو منعهم من خلال إصدار تشريعات تُحظِر أي أعمال سياسيّة لهذه الهيئات و إقتصار الأعمال السياسيّة فقط على هيئات المُجتمع المدني العِلمانيّة مُتنكّرين لأبسط قواعد الديمُقراطيّة و حُريّة الفِكر و الإعتقاد تحت ذريعة بأن الإسلاميين بشكل عام سينقضّون على السُلطة من خِلال الديمُقراطيّة و بالتالي يعملون على إلغاء سائر هيئات المُجتمع المدني ، و نود أن نشير إلى الحقائق التاريخيّة بأن من إنقضّوا على السُلطة في العالم العربي و الإسلامي و مارسوا الدكتاتوريّة على الشعوب كانوا من الأحزاب الليبراليّة المنهجيّة . هذا وإن حدث من قِبَل إسلاميّن في بعض البُلدان الإسلاميّة وكأفضل مثال على ذلك إمارة أفغانستان الإسلاميّة تحت حُكم طالبان و التي أمعنت بإضطهاد كُل من يختلف معها و قامت بفرض إجتهاداتها و تفسيراتها على الغير بقوّة السلاح حتى من المُسلمين الذين لا يذهبون مذهبهم ، إلا أن الأمر لا يُعتبر نموذج مثالي لتعميمه على الأمّة الإسلاميّة حيث رفض أغلب هيئات المُجتمع المدني الإسلاميّة هذا النموذج و لم يعتبروه ممثلاً لسماحة الإسلام و منهجيّته الإنسانيّة . أيضاً نشير هنا إلى أن التجارب الفاشلة من هذه الأنماط تحتاج للإستفادة منها و التقنين لضمان عدم تكرار حالات شاذّة من هذا النوع مع عدم الجُنوح للتطرّف المُضاد من قبل العِلمانيّة بإلغاء كل ما هو إسلامي و إضطهاده فالتجارب علّمتنا عدم جدوى ذلك الإجراء الإلغائي من قِبَل أي طرف ، بل العمل على حِفظ الحُريّات ضِمن تقنين واضح ترضى به جميع الأطراف بشكل توافقي يعكس التوازن الإجتماعي و الإختلاف الفِكري و ينطلق من خلاله ، فما شأن التطرّف

من أي جهة كانت إسلاميّة أم علِمانيّة إلا تحفيز التطرّف من الجانب المُضاد له مما يؤثّر بدوره سلباً على السِلم الأهلي لهذه المُجتمعات و النتيجة الطبيعيّة هي خسارة جميع الأطراف لخِدمة تقدّم و إزدهار مُجتمعاتهم و بالتالي الإبتعاد عن بلوغ الأهداف العامّة لرِفعة الإنسان .

نخلَص بأن هيئات المُجتمع المدني الإسلاميّة بإمكانها أن تكون عاملاً دافعاً و أساس نحو التكامل للدَفع بإتجاه إخراج القُطبيّة الإسلاميّة إلى مسرح الساحة الدوليّة ، إلا أن ذلك مشروط بالتنسيق بينها بشكل تكاملي و توافقي نحو تحديد الأهداف العامّة المُشتركة و الإتفاق على آليّات العمل المُشترك و كذلك توزيع الأدوار بشكل تكاملي مع تحديد آليّات فض النِزاعات و آليّات التصدّي لأي محاولات لشق الصف ، و من المُهم جداً أيضاً أن يتم التحاشي بالدخول بأي مُنازعات داخليّة مُسلّحة بينها أو مع مُجتمعاتها و أنظمتها رغم صُعوبة الظُروف و الضُغوط الكبيرة ، كما هو الحال بالنسبة للمُقاومة الإسلاميّة في لبنان ، بل يجب التوصّل لصِيَغ تكامليّة مع شرائح المُجتمع المُختلفة لضمان السِلم الأهلي و إغلاق الباب بشكل مُحكم لأي طرف داخلي أو خارجي على السواء لإستغلال أي إختلاف في وجهات النظر و العمل على تضخيمه و توظيفه لزرع الفِتَن و الحث على الإستعداء و التخويف ، مع التآزر على تحمّل الضُغوطات و المرونة في إتخاذ القرارات ضِمن مراعاة ظرفي الزمان و المكان دون فُقدان الهويّة أو التفريط بها لمكاسب فئويّة أو شخصانيّة .

الفصل الخامس

نتائج و توصيات البحث

❖ نتائج البحث .

من خِلال ما تم تناوله في الفُصُول الماضية ، نخلَص بأن العالم في ظلِ قيادة القُطبيّة الآحاديّة للولايات المتّحدة الأمريكيّة يُعتبر بمثابة إستثناء و ليس أصل و هذا الإستثناء وقتي ضمِن سُنن التدافع لبروز قُطبيّة أخرى مُنافسة ، كما يعمل كعُنصر دافع بحد ذاته لبُروز قُطبيّة إسلاميّة لما تحويه إستراتيجيّة القُطب الأوحد و آليّاتها من عناصر تحفيز مُضادّة لأهدافه ، و نورد النتائج التي تم التوصّل إليها في هذا البحث على شاكلة نِقاط كالآتي :

● بما أن المُتغيّر هو الثابت المضمون في الحياة البشريّة حيث تخضع الأحداث و الأمور لعُنصري الزمان و المكان و هُما بالضرورة مُتغيّرين ، نخلَص بأن دوام الهيمنة و السيطرة لمُعطيات محدّدة من المُحال مما يُحدّد أصالة التغيير ودوام تقلّب الأحوال .

● فِطريّة و حتميّة التدافع بين العُنصر البشري لتحقيق المنافع والحِفاظ على ديمومتها وِفق منظور الإنسان و الأمّة في حال الإجتماع على المنافع العامّة ، كما أن آليّات الدفع لم تُحدّد وِفق المقاييس الماديّة البحتة أي مقارنة الكم بالكم من حيث العدّة و العِتاد والتعداد ، بل بإقرانها بالفِكر و التدبير و الأخذ بالأسباب الماديّة و المعنويّة من خلال حُسن التشخيص و التدبير و القيادة .

● إنطلاقاً من القاعدة الفلسفيّة المشهورة " تُعرف الأشياء بأضدادِها " ، و هي أساس المنطِق الثُنائي القائم على مبدأ الحقيقة المُطلقة ، أي أن الإنسان يرى الأمور و يُدركها من خلال تعريفين ضدّيين حدّيّن نخلَص لحتميّة وجود الضِد لأي حالة من الحالات .

• لا وجود مُطلق للقُطبيّة الآحاديّة ، إنما الواقع المُعاش حالياً ما هو إلا تعبير عن حالة إنتقاليّة بعد تفتّت القُطب المُضاد نظراً لعمليّة التَدافُع ، حيث سيتم بالضرورة ملىء الفراغ للقُطب الآخر من ضِمن المُرشحين الآخرين الذين إحتلّوا مكانة نسبيّة بين القُطبين السابقين .

• تُعتبر المُقدّمة أو الديباجة من ميثاق الأمم المتّحدة من الأمور التي تتوق إليها النفس البشريّة وتحمل قِيَم سامية يصعب على أي طرف رفضها أو المُطالبة بنقيضها ، إلا و أنه كما يُقال إن الشيطان يَكْمَن في التفاصيل ، و عادة ما يلجأ كل طرف لتفسير المُصطلحات و المُفردات وِفق منظوره الخاص لمضامين تلك المُصطلحات ، فمنظور الدول الشيوعيّة كالإتحاد السوفييتي السابق و الصين يختلف عن منظور الدول الغربيّة كالولايات المتّحدة الأمريكيّة و بريطانيا و فرنسا (الدول الدائمة العضويّة في مجلس الأمن) بالنسبة للحُريّة و العَدل و المُساواة و الرُقي الإجتماعي ، فهذه مُصطلحات حمّالة أوجه أي تتحمّل العديد من التفسيرات بناءً على المُعتقدات .

• يتم التعامل مع قرارات مجلس الأمن بصفة إنتقائيّة و بشكل مُسيّس وِفق رغبات الدول الدائمة العضويّة صاحبة حق النقض الفيتو و خصوصاً الولايات المتّحدة الأمريكيّة صاحبة الفضل الأكبر في إستخدام هذا الحق الجائر و بشكل وِصائي على سائر الأمم لتعويم الكيان الصهيوني وإعطائه الحَصانة الكاملة ضد أي نوع من أنواع المُساءلة و المُحاسبة و الردع .

• نظام التصويت في الأمم المتّحدة يتم بشكل وصائي كامل على كافّة الأُمم و الشُعوب في القضايا المصيريّة و ذلك عائد لشَرطيّة أصوات الأعضاء الدائمين مُتفقة ، و هنا مَكْمَن حق النقض الفيتو التي عانت منه الشعوب و الأمم ، و هذا ما يجعل من النُصوص الواردة في ميثاق الأمم المتّحدة قِطع أدبيّة لا تساوي الحبر على الورق بالنسبة للشُعوب و الأمم التي يُمارس عليها التمييز بمعايير مُزدوجة .

• عند تتبّع الأحداث على الواقع تتّضح ملامح العدو الجديد بالنسبة للقُطب الأوحد و الذي يتم إستخدام عدّة وسائل لمواجهته ، فمنها ما هو ضِمن أعمال حِلف الناتو و أخرى ضِمن آليّات لُعبة الأمم ومن خلال الهيئات الدوليّة ، وفي الجانب العسكري برزت مواجهات حلف الناتو مع التوجّه الإسلامي

بمُختلف تشعيباته وذلك من المواجهة في أفغانستان و كذلك المواجهة الحاليّة في العراق و المواجهة المُحتملة مع الدول المارقة و المُنظّمات الإسلاميّة ، فطبيعة تلك المواجهات أخذت أشكال مُتعدّدة و منها توسعة رقعة الحُلفاء و الأصدقاء إلى الشرق ، و المواجهات العسكريّة ، و عمليّات حفظ السلام وفق المنظور الغربي و من خلال القوّة العسكريّة ، و أعمال التدريب العسكري للقوى الصديقة و المُتعاونة ، وأعمال التنسيق الأمني والإستخباري ، و كذلك التنسيق السياسي و مُمارسة الضُغوط السياسيّة والإقتصاديّة أو التهديد بها ، كل ذلك لتحجيم أي مُنافسة مُحتملة و كذلك لتبرير إستدامة منظومة حلف الناتو .

• هناك حقيقة أساس تُعبّر عن القوّة الإقتصاديّة و التحكّم بالإقتصادات الأخرى ألا و هي من يتحكّم بالقوّة الدافعة للإقتصاد العالمي هو في الحقيقة من يحُدد المسارات الإقتصاديّة الأخرى ، والمعني هنا هو المواد الخام الأوليّة المُتعلّقة بالطاقة و على رأسها النفط و الذي يُعتبر بمثابة العَصَب الرئيس لتحريك و توجيه الإقتصاد العالمي .

• تُعتبر إمكانيّة نشوء قُطبيّة إسلاميّة مُنافسة للقُطبيّة الأمريكيّة إحدى الإحتمالات الواردة الحدوث ضِمن الأقطاب المُحتملين ، و يبدو أن المُنظّرين في الولايات المتّحدة الأمريكيّة قد إستبقوا الجميع بهذا الإحتمال من خلال الأدبيّات التي وردت من قِبل المُفكّرين الأمريكيين .

• التنافُس بين الحضارتين الإسلاميّة و الغربيّة بما تشمله من قِيَم ليس فقط وارد إنما هو حالة واقعيّة و موجودة ضمن ساحة المُنافسين الدوليين ، إلا أن التنافُس لا يعني بالضرورة التنازُع بُلوغاً للحالة العسكريّة أو الصِدام المُسلّح إنما مصداقاً لسُنن التدافُع بين الخَلق وفقاً لمنظور كل أمّة من الأمم لتعريف المصالِح و المنافِع و الحق .

• ينطلق الإسلام بشكل عام من المنهجيّة العالميّة و وفق أسسها أي الإنفتاح على العالم ، والإحتكاك بالثقافات العالميّة مع الإحتفاظ بخصوصيّة الأمّة وفِكرها وثقافتها وقِيَمها ومبادئها نحو إثراء للفكر وتبادل للمعرفة مع الإعتراف المُتبادل بالآخر دون فقدان الهويّة الذاتيّة . فأي ممارسة

إجتهاديّة أخرى من قبل أي فئة إسلاميّة لا تعني بالضرورة هذه المنهجيّة و لا يُمكن تعميمها على الإسلام كمُنطلق حضاري للإنسانيّة ، إذا لا يُمكن الأخذ بخُصوصيّة إجتهاديّة مُحدّدة محكومة بتفسيرات بشريّة و إطلاقها كتعميم على الإسلام و المُسلمين .

● إن القُطبيّة الإسلاميّة تأخذ مسارها نحو التدافع الدولي مدفوعةٌ بعاملين أحدهم ذاتي نابع من الثقافة الإسلاميّة ، و الآخر مُساعد و مُسرّع من قبل هواجس القُطب الأوحد و مواجهته الإستفزازيّة للعالم الإسلامي و نعتِه بصفات شديدة السلبيّة و تعرّضه للإسلام بما يُهينه و يُهين كرامة المُسلمين ، كما ينتقِص حُقوقهم المشروعة و يتجاوز على مُقدّساتهم و إنسانيّتهم .

● على صعيد أجهزة مُنظّمة المؤتمر الإسلامي و بالتدقيق في الأعمال و المَهام الموكلة إليها ، يتّضح ضعف المُنظّمة حيث لا تملك أي أجهزة للتنفيذ و المُتابعة كما أنه لا وجود لآليّات مُنتظمة لمُتابعة قضايا العالم الإسلامي و العمل على رفعها إلى أعلى مُستويات الأجندات الدوليّة ، إذ لا وجود لآليّات تُعزّز من أمن دول العالم الإسلامي و الحِفاظ على السلِم الأهلي فيها ، إضافةً لذلك فإنه لا وجود لأي نوع من أنواع آليّات التحكيم و فض النزاعات بين الدول الأعضاء ، و أخيراً لا وجود لأي إتفاقيّة و هيئة عسكريّة إسلاميّة للدفاع عن الدول الأعضاء ضد أي عدوان ، و ما القُدس الشريف إلا بأفضل دليل و كذلك الغزو الصدّامي لدولة الكويت حيث لا وجود لدور رادع من قِبَل المُنظّمة لهذه الإحتلالات و الإعتداءات .

● تلتزم مُنظّمة المؤتمر الإسلامي بميثاق الأمم المتّحدة و الذي بدوره يُلزمها بلُعبة الأمم و التي تُمعِن في تهميش دور و قضايا دول العالم الإسلامي ، مما يحد أيضاً من أعمال المُناورة لدى المُنظّمة في التصدّي لقضايا المُسلمين . أيضاً و بالنظر إلى دوريّة الإجتماعات فهي كل ثلاثة سنوات لمؤتمر القمّة الإسلامي و سنوياً للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجيّة ، و إلى آليّة التصويت في المُنظّمة و التي تعتمد على أغلبيّة الثلثين ، يتّضح من كل ذلك بروتوكوليّة العمل في هذه المُنظّمة و عدم قُدرتها على التصدّي لقضايا المُسلمين و بالتالي عدم أهليّتها لتبوّء موقعيّة قُطبيّة للعالم بوضعها الحالي .

● بإمكان هيئات المُجتمع المدني الإسلاميّة أن تكون عاملاً دافعاً و أساس نحو التكامل للدَفع بإتجاه إخراج القُطبيّة الإسلاميّة إلى مسرح الساحة الدوليّة ، إلا أن ذلك مشروط بالتنسيق بينها بشكل تكاملي و توافقي نحو تحديد الأهداف العامّة المُشتركة و الإتفاق على آليّات العمل المُشترك و كذلك توزيع الأدوار بشكل تكاملي مع تحديد آليّات فض النِزاعات و آليّات التصدّي لأي محاولات لشق الصف ، و من المُهم جداً أيضاً أن يتم التحاشي بالدُخول بأي مُنازعات داخليّة مُسلّحة بينها أو مع مُجتمعاتها و أنظمتها رغم صُعوبة الظُروف و الضُغوط الكبيرة ، كما هو الحال بالنسبة للمُقاومة الإسلاميّة في لبنان ، بل يجب التوصّل لصيَغ تكامليّة مع شرائح المُجتمع المُختلفة لضمان السِلم الأهلي وإغلاق الباب بشكل مُحكم لأي طرف داخلي أو خارجي على السواء لإستغلال أي إختلاف في وجهات النظر و العمل على تضخيمه و توظيفه لزرع الفِتَن و الحث على الإستعداء و التخويف ، مع التآزر على تحمّل الضُغوطات و المُرونة في إتخاذ القرارات ضِمن مُراعاة ظرفي الزمان و المكان دون فُقدان الهويّة أو التفريط بها لمكاسب فئويّة أو شخصانيّة .

❖❖ المُعوّقات .

عند مُعالجة أسئلة البحث في هذه الورقة ، لا يخلو ما خلصنا إليه من نتائج في سبيل نُشوء قُطبيّة إسلاميّة على المنهجيّة الحضاريّة و بالدفع من خلال هيئات المُجتمع المدني الإسلاميّة من المُعوّقات ، فهي عديدة و بالإمكان إستخدامها بشكل سلبي كما هو الحال و بأساليب مُختلفة . نذكر أدناه عدد من المُعوّقات المُستخدمة و المُمكنة مُقسّمة على أربعة محاور و ذلك للعمل على سد الثغرات :

أ- المُعوّقات الذاتيّة :

● المنظور المُسبق للآخرين من خلال الموروث الفِقهي و الثقافي يُعتبر عائق كبير على مُستوى قبول الآخرين إبتداءاً ، و ذلك عائد للمنطق الثُنائي الحدّي في التشخيص و الإستنتاج و إعتبار كل من يختلف بالرأي و المُعتقد بمثابة عدو واجب المواجهة و الإلغاء .
● الإنطلاق من الأمور العِباديّة دون الإلتفات للمسائل المُعاملاتيّة يحد من القُدرة على التعامل مع الآخرين في مُختلف الشؤون الحياتيّة الأُخرى .

- إنعدام أو قلّة الخِبرة في الشؤون السياسيّة على مُختلف الأصعدة المحليّة و الإقليميّة و الدوليّة يحد من القُدرة على معرفة لُغة الخَطابة للآخرين ، و كذلك يحرم الأطراف من أي مُرونة مُعاملاتيّة لإنعدام القُدرة على التشخيص و الحصافة .
- الحالة النُخبويّة لطبيعة العمل في عدد كبير من هيئات المُجتمع المدني الإسلاميّة و عدم وجود لآليّات العمل المؤسّسي في هذه الهيئات يُنظّم كيفيّة صناعة القرار بشكل توافقي ، من العوائق الكُبرى بحيث تعيش هذه المُنظّمات إزدواجيّة في المعايير ، فمن جانب تُمارس الدكتاتوريّة على أعضائها داخلياً و تطرح الديمُقراطيّة خارجياً ، بذلك تؤول هذه الهيئات إلى مكاتب خاصّة للنُخبة تنطلق في مُعظم الأحوال من الحالة الشخصانيّة و القُدسيّة المُطلقة للقيادة التي لا تتبدّل إلا بحُكم سُنّة الحياة .

ب- المُعوّقات البينيّة :

- الإنطلاق مما تم الإختلاف به عوضاً عن التأسيس على المُشتركات و ذلك يُعزّز حالة الشك وعدم الثقة بين الأطراف المُختلفة و لا يفتح المجال للتكامل و تظافر الجهود و الإمكانات .
- عدم قُبول القواعد للأطراف الأُخَر مِما يُعيق التقارب على مُستوى القيادات ، و هذا حال عدد من هيئات المُجتمع المدني الإسلاميّة بحيث يصعُب على القواعد التعامل مع الآخرين و يصعُب على القيادات عمليّة التغيير حفاظاً على مراكزهم القياديّة مما يجعلهم مُنقادين و ليس قياديين .
- الإختلاف في تحديد الأولويّات و كذلك تعريف العدو من الصديق يعمل على إستدامة خلط الأوراق و التزاحم السلبي في موضوع تناول القضايا العامّة بحيث تضيع الأولويّات و يسهل على أصحاب الفِتَن التوغّل و تعميق الإختلاف و تحويله خِلاف يتم التنازُع فيه بين الأطراف وتذهب ريحهم لصالح الدُخلاء .

ج- المُعوّقات المحليّة و الإقليميّة :

- الإنطلاق من حالة الشك بين الهيئات و الأنظمة الحاكمة لإنعدام وجود آليّات التواصل من جهة و كذلك مفهوم العمل السياسي و الدپلوماسي بين الطرفين من جهة أخرى ، كما أن

إنعدام أو محدوديّة وجود مُقوّمات مُجتمع مدني بالأساس بشكل عام يُعزّز و يُعمّق الشك .

- عدم التكامل بين أطروحة الدولة و هيئات المُجتمع المدني بشكل عام و هذا في حال وجود أطروحة للدولة من جهة و أخرى لهيئات المُجتمع المدني ، حيث أنهم جناحي نظام الحُكم في الدولة و مُكمّلين لبعضهم البعض نظراً لقُدرة و مُرونة الحركة لكل طرف بناءً على قواعد الدور المُناط بهما .
- تشريعات تُحظِر العمل السياسي على الهيئات الإسلاميّة و هي بطبيعتها قَمعيّة للحُريّات والتعبير تعمل على زيادة الهوّة و التأثير السلبي على السِلم الأهلي و تفتح الأبواب للدُخلاء في زيادة حدّة التوتر و الشك .
- مُعاهدات مُلزمة و إلتزامات دوليّة ضِمن لُعبة الأمم على الأنظمة الحاكمة بصفتها تُمثّل دول أعضاء في المُنظّمات الدوليّة ، و هذا بدوره قد يُكرِه الدول على بعض التصرّفات إزاء هيئات المُجتمع المدني الإسلاميّة وِفق المنظور الدولي للتعامل مع الإرهاب الدولي كحالة إسلاميّة بحتة .

ج- المُعوّقات الدوليّة :

- تشويه صورة الإسلام و المُسلمين إعلامياً كدين دموي (إسلاموفوبيا) يعمل على الإنقضاض على إنسانيّة الإنسان و يُهدد نمط الحياة الغربيّة مما يُعيق مقبوليّة الأطروحة الإسلاميّة إبتداءً و يحجز بينها و بين العالم الغربي و يُشعل حالة الخوف و بالتالي يُعطي إستدامة وقتيّة لحالة العداء الوهميّة .
- التعارض مع المصالح و المنافعِ الماديّة مع القُطب الأوحد بسبب تزاحم و تدافع الأولويّات خصوصاً حول تحديد كيفيّة و أحقيّة الإستفادة من الموارد الأوليّة على مُختلف أنواعها .
- إستدامة تبعيّة الإقتصادات بشكل عام لإقتصاد القُطب الأوحد لضمان عدم الإستقلاليّة السياسيّة المُطلقة للقرار و التمسّك بأوراق الضغط الدوليّة لضبط إيقاع المواقف لتلك الدول نحو تحقيق الإستراتيجيّة للقُطب الأوحد .
- التدافُع الحضاري بين الغرب المسيحي و الإسلام و قد نشط عدد من المُفكّرين الغربيين بهذا المجال لتبرير خَلْق العدو الجديد للعالم الغربي وِفق منظوره و تفسيره .

❖❖ توصيات البحث .

بناءً على ما تقدّم في هذا البحث من تحليلات عن القُطبيّة بين الآحاديّة و التعدّديّة ، و بعد الإجابة على أسئلة البحث : هل القُطبيّة الآحاديّة للولايات المتّحدة الأمريكيّة حالةٌ قابلةٌ للإستدامة ؟ و هل هُناك من فُرص لنُشوء قُطبيّة ثُنائيّة أو تعدّديّة ؟ و هل الحضارة الإسلاميّة مؤهلّة لدور المُنافسة القُطبيّة في عالمنا المُعاصر ؟ و كذلك تِعداد المُعوّقات ، نخلَص إلى التوصيات الآتية :

أولاً - إعتبار الإجتهادات الفِقهيّة حيث هي إجتهادات بشريّة قابلة للخطأ و الصواب في إطار الخصوصيّة ، وفَتح الباب أمام التكامل مع الآخرين و التعامل معهم على أساس أن الناس صِنفان إما أخٌ لك في الدين أو نظير لك في الخلق كما ورد عن الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام ، والإلتفات للشؤون المُعاملاتيّة لإحياء جميع السُنن في تطبيق حاكميّة الإسلام برحابته الإنسانيّة على مُختلف أصعدة الأمّة وتطوير الخِطاب السياسي الدولي لإجادة لُغة الخَطابة مع الآخرين .

ثانياً - تطبيق ومُمارسة الديمُقراطيّة (الشورى المُلزمة) داخل هيئات المُجتمع المدني الإسلاميّة ضِمن إطار الآية الكريمة ﴿ و أمرهم شورى بينهم ﴾ و التخلّص من الحالة النُخبويّة لضمان الإلتزام بالعمل بأفضل صوره المنهجيّة و المؤسّسيّة مما يُعطي مُرونة موضوعيّة في تحديد الأولويّات والتعامل معها .

ثالثاً - تأسيس مركز إسلامي أهلي على مُستوى العالم الإسلامي كمِظلّة للمُجتمع المدني بهدف الإنطلاق من المُشتركات للتكامل بين هيئات المُجتمع المدني الإسلاميّة ، و ذلك للتوافق على منهجيّة سياسيّة بناءً على نَظم الأولويّات بالنسبة للقضايا المصيريّة المُشتركة، و تحديد الأعداء و الأصدقاء للإنطلاق نحو عمل منهجي مُنَظّم يوزّع الطاقات حسب القُدرات و الإمكانات لتحقيق الأهداف المُتوافق عليها ضمن إستراتيجيّة شاملة و موحّدة.

رابعاً - إنشاء هيئة إسلاميّة مُستقلّة للإستشارات و الدراسات الإستراتيجيّة عِبارة عن وِحدة تفكير إستراتيجي إسلاميّة تُشكّل من الكفاءات الإسلاميّة لترشيد القرار على مُختلف الأصعدِة ، و رسم إستراتيجيّة واضحة المعالم تُحدّد الموقعيّة المُستقبليّة المنشودة للأمّة ويتم نَظم أعمال التقييم و التقويم الدوري لها ، لتكامل طاقات الأمّة البشريّة و الماديّة وكذلك الرسميّة و المدنيّة في أطُر الأهداف الإستراتيجيّة .

خامساً - تحديد الأسُس و القيَم و كذلك السياسات العامّة و الإنطلاق منها لعالميّة الخِطاب الإسلامي مع العمل على مُخاطبة الشعوب و الأمم بلُغتهم و من خلال ثقافتهم لمواجهة عمليّة التخويف من الإسلام (إسلاموفوبيا) و نَظم منهجيّة للتَخاطُب و التداخُل مع هيئات المُجتمع المدني الغربيّة .

سادساً - التصدّي العُقَلائي بشكل موحّد للجماعات التكفيريّة التي عمِلت على إختطاف الإسلام وتشويهه لتقديم الذرائع للأمم الأخرى و تغذية عمليّة التصدّي الحضاري للإسلام والمُسلمين .

سابعاً - التكامل بين الدورين الرسمي و الأهلي و المُتمثّل بمؤسّسة الحُكم و هيئات المُجتمع المدني لإزالة الشُكوك و تعزيز الأدوار بشكل تبادُلي كلٌ في موقعه مع الإلتزام بالعمل السلِمي و مُقاومة الفِتن الداخليّة و الخارجيّة بشكل مُشترك لسد الثغرات على الدُخلاء .

ثامناً - تعزيز الأنشطة البينيّة على المُستويين الأهلي و الرسمي نحو التنسيق في مُختلف القطِاعات الإقتصاديّة و سياساتها و تشجيع التكامل الإقتصادي و تبادُل المنافِع بين الدول الإسلاميّة لهدف تعزيز القوّة الإقتصاديّة و تعظيم المصالِح المُشتركة مما يُمهّد لتحرير القرار السياسي بشكل تدريجي من أي ضُغوط و أعمال إبتزاز سياسي .

تاسعاً - تنمية عِلاقات سياسيّة شعبيّة مع هيئات المُجتمع المدني المؤثّرة في دول العالم الإسلامي أولا و دون إستثناء ، و ثانياً تفعيل دپلوماسيّة التعامل بشكل موضوعي لِضمان الحُضور الدائم بالساحات المُختلفة لتحقيق المسار الإستراتيجي للأمّة عند التَوافُق عليه ، و تحديد جهة و آليّات التحكيم و الوساطات و المُتابعة لفض النِزاعات البينيّة .

أسئلة للأبحاث القادمة :

أ- ما هي آليّات التكامل بين الهيئات الرسميّة و هيئات المُجتمع المدني الإسلاميّة ، و هل بإمكان الهيئات الرسميّة التوفيق بين تَطلّعات و أعمال هيئات المُجتمع المدني الإسلاميّة و الإلتزامات الدوليّة ؟

ب- هل من المُمكن إيجاد خطاب إسلامي موّحد بين هيئات المُجتمع المدني الإسلاميّة ، و هل لخطابٍ كهذا القُدرة على مواجهة الإسلاموفوبيا لدى الأمم الأخرى ؟

ج- هل هُناك بدائل عمليّة لهيئة الأمم المتّحدة للحِفاظ على السلِم العالمي ، و في حال إنعدام ذلك ما هي إمكانيّة إصلاح النظام الدولي للإنعتاق من الوصاية و الهيمنة ؟

مصادر البحث :

1- الدكتور معن زيادة – معالم على طريق تحديث الفِكر العربي – ص 30 .

2- الدكتور محمد عابد الجابري – قضايا في الفِكر العربي المُعاصر – ص 147 – مركز دراسات الوحدة العربيّة ، بيروت 1997م.

3- محمد جابر الأنصاري – رؤية قرآنيّة للمُتغيّرات الدوليّة .

4- ويكيبيديا – تعريف حق النقض الفيتو .
http://en.wikipedia.org/wiki/Veto

5- رنا عمران – الوحدة – نحو عالم مُتعدّد الأقطاب – مؤسّسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع - دمشق - سورية – الجمعة 18 / 5 / 2007م.

6- العلاّمة محمّد حسين الطبطبائي قُدّس سرّه الشريف – الميزّان في تفسير القرآن .
www.holyquran.net

7- العلاّمة محمّد حسين الطبطبائي قُدّس سرّه الشريف – الميزّان في تفسير القرآن .
www.holyquran.net

8- تأسيس الأمم المتّحدة .
www.un.org/arabic/events/unday/

9- إدارة شؤون الإعلام – النظام الداخلي المؤقّت لمجلس الأمن – الأمم المتّحدة – نيويورك – 2003م.

10- الأمم المتّحدة – ميثاق الأمم المتّحدة – نيويورك – الولايات المتّحدة الأمريكيّة .

11- الأمم المتّحدة – النظام الأساسي لمحكمة العدل الدوليّة– نيويورك – الولايات المتّحدة الأمريكيّة .

12- جريدة الوطن الإلكترونيّة – حق الفيتو في مجلس الأمن الدولي واستخدامه – 8 أبريل 2003م.
http://www.egyptiangreens.com/docs/general/index.php?eh=newhit&subjectid=3657&subcategoryid=260&categoryid=36

13- مُنظّمة حلف شمال الاطلسي (الناتو) – الناتو في القرن الواحد و العشرين – قِطاع الدبلوماسيّة العامّة للناتو – 110 بروكسل – بلجيكا .

14- عبد الرحمن تيشوري – متى نشهد عالم مُتعدّد الأقطاب بلا أمم متّحدة ؟؟ – الحوار المُتمدّن – العدد : 1398 - 13 / 12 / 2005 .
www.rezgar.com/help.htm

15- عبد الرحمن تيشوري – متى نشهد عالم مُتعدّد الأقطاب بلا أمم متّحدة ؟؟ – الحوار المُتمدّن – العدد : 1398 - 13 / 12 / 2005 .
www.rezgar.com/help.htm

16- الدكتور فرانسيس فوكوياما – الخطر الإسلامي في أوروبّا أكبر من مثيله في الولايات المتّحدة – تقرير واشنطن – العدد 113 ، 16 يونيو 2007 .

17- إستراتيجيّة الأمن القومي للولايات المتّحدة الأمريكيّة – البيت الأبيض – واشنطن دي سي – الولايات المتّحدة الأمريكيّة – سبتمبر 2002م.

18- ويكيبيديا – تعريف نظريّة تحقيق النبوءة الذاتيّة (Self-fulfilling Prophecy) .
http://en.wikipedia.org/wiki/Self-fulfilling_prophecy

19- مُنظّمة المؤتمر الإسلامي – حول المُنظّمة .
www.oic-oci.org